

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية تصدرها
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء ببنك السودان المركزي
العدد الثاني والخمسون - يونيو 2009م

الهيئة الإشرافية

عز الدين صديق محمد علي
أزهري الطيب الفكي

رئيس التحرير

خالد محمد آدم

سكرتير التحرير

مصطفى إبراهيم عبد النبي

المحررون

مجدي البخيت إبراهيم
مجدي الأمين نورين
عبد المنعم عبد الجليل سعد
صفاء عبد الباقي عبد الرحمن

التصميم

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

أعمال لايت ويث 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء وجهات نظر
لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي
إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب

كلمة التحرير

يصدر هذا العدد وقد شارف بنك السودان المركزي على تنفيذ نظام التسويات الآنية الإجمالية (RTGS)، حيث يوفر هذا النظام جهداً ووقتاً كبيراً في المعاملات المالية المرتبطة بالتحويلات وتسوية الالتزامات بين الأطراف المختلفة. كذلك تزامن هذا العدد مع الفصل في قضية أبيي التي تعتبر إحدى بؤر الصراع وأحد المهددات الأمنية لذلك الجزء من الوطن. وقد جاء الحل مرضياً لكافة الأطراف المتنازعة، ونتمنى من الله العليّ القدير أن يعم السلام كل ربوع السودان لكي تبدأ مسيرة التنمية والإعمار في كافة المناحي الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضمن هذا العدد مجموعة من الموضوعات المالية والنقدية منها ما يتعلق بالأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على الاقتصاد السوداني، وآخر عن الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير، ومنها ما يتعلق بالأداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان، وموضوع عن لا مركزية المالية العامة، وموضوع عن أهمية إدارة السيولة في الاقتصاد. هذا بالإضافة للأبواب الثابتة والراتبة في المجلة.

وتجدد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الدعوة للأخوة الموظفين بالبنك المركزي والمصارف وغيرهم من المختصين والأكاديميين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمصرفي برفد المجلة بالموضوعات ذات الصلة بتخصصها. وذلك لضمان مواصلة صدورها لتحقيق الأهداف المنشودة.

والله ولي التوفيق

رئيس التحرير

المصرفي

دراسات وبحوث

مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار بالسودان

4

د. نجم الدين حسن إبراهيم - نائب مدير إدارة السياسات، بنك السودان المركزي

الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير - خلال الفترة (1992 - 2007)

10

عبد الله علي أحمد - دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، وزارة العلوم والتكنولوجيا

أهمية إدارة السيولة في الاقتصاد

20

سوسن الزبير إبراهيم - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء - بنك السودان المركزي

الأداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان - للفترة (2004 - 2008)

26

أبو علامة محمد فضل الله الترابي - مصرف الساحل والصحراء، السودان

Fiscal Federalism: A Tool for Conflict Resolution in Sudan

57

Dr. Amin Salih Yasin - IMF Office, Sudan

Global Financial Crisis & its Impact on the National Economy of Sudan

64

Dr. Marial A. Yol - World Bank Consultant in the Central Bank of Sudan

سياسات

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

32

يوسف عثمان إدريس - الإدارة العامة للأسواق المالية، بنك السودان المركزي



المصري

فتاوى

فتوى حول: زكاة شهادات شهامة

34 الهيئة العليا للرقابة الشرعية

ندوات ومؤتمرات

ندوة بعنوان: ترقية وتطوير الصادرات غير البترولية

36 صفاء عبد الباقي عبد الرحمن - إدارة التخطيط الاستراتيجي

أضواء على

الهندسة المالية الإسلامية

38 مصطفى إبراهيم عبد النبي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

قرأت لك

القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة

40 مجدي الأمين نورين - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

أحداث اقتصادية

42 أحداث إقتصادية محلية وعالمية مصطفى إبراهيم عبد النبي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

44 موسى الفاضل مكي - الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

مؤشرات اقتصادية



مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على الاستثمار بالسودان



د. نجم الدين حسن ابراهيم
نائب مدير ادارة السياسات
بنك السودان المركزي

مقدمة :

تناول هذه الورقة الأزمة المالية التي يشهدها العالم حالياً ومدى تأثيرها على الأداء الإقتصادي المحلي وبالتالي على الإستثمار بالسودان. وتشتمل بالإضافة إلى هذه المقدمة على ستة أقسام، حيث يحوى القسم الأول والثاني جذور الأزمة وأسبابها. أما القسم الثالث والرابع فيتضمنان الدروس المستفادة من الأزمة بالنسبة للإقتصاد الغربي والحلول المطبقة على التوالي. أما القسمان الخامس والسادس فيستعرضان على التوالي الآثار المحتملة للأزمة على السودان وفرص تقليل نتائجها السلبية.

أولاً: جذور الأزمة:

1. تزايد تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي منذ شهر يناير 2008م، حيث شهدت قطاعات الإسكان والتصنيع وحركة البيع والشراء ضعفاً في أنشطتها نتيجة لارتفاع أسعار المواد والسلع الأولية والطاقة.
2. ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 5.4 %، علاوة على ارتفاع معدلات البطالة إلى 5.1 % وفقدان أكثر من 3 ملايين شخص لوظائفهم بمعدل 80.000 وظيفة شهرياً.

3. انخفاض المؤشر العام لثقة المستهلكين إلى أدنى مستوى له منذ عام 1992م نتيجة تخوف المستثمرين، حيث تراجع كل من مؤشر النشاط الصناعي في نيويورك، ومؤشر الطلب على الاستهلاك إلى أدنى قيم

لهما منذ أكتوبر 2001م. كما انخفض معدل استخدام الطاقة الإنتاجية لأدنى مستوى له.

4. تراجع تحويل رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 50 % لدرجة أن تحويل رؤوس الأموال أصبح كافياً فقط لسد العجز في الميزان التجاري الأمريكي، الذي بلغ حوالي 60 مليار دولار.

5. الهبوط السريع في سعر العملة الأمريكية مقابل العملات الرئيسية الأخرى في العالم، حيث وصل الدولار إلى مستوى 100 ين ياباني وهو أدنى سعر له منذ التسعينيات، كما وصل اليورو إلى ما بعد حاجز الدولار ونصف لأول مرة منذ صدور اليورو. وهو ما أدى الى تزايد التحول عن التعامل بالدولار الضعيف سواء من الأفراد أو الدول.

6. تراجع أرباح البنوك الأمريكية، وذلك بعد إعدام مبالغ كبيرة من الديون العقارية التي لم تتمكن من تحصيلها. وتوالي إعلان انهيار صناديق التحوط التابعة لعدد من البنوك بسبب القروض العقارية الرديئة وحدثت عمليات بيع واستحواد في الجهاز المصرفي بأسعار متدنية جداً بعد تراجع أسعار أسهم المصارف بشكل كبير.

ثانياً: الأزمة وأسبابها:

تعتبر الأزمة المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ أغسطس 2008 م من أخطر الأزمات التي مر بها الاقتصاد العالمي منذ عقد الثلاثينيات، بل وتعتبر الأكثر

هذا النوع من التمويل مقارنة مع سعر الفائدة على التمويل لذوى المخاطر المعقولة.

ارتفع حجم هذا النوع من التمويل خلال الفترة (-2004 2006) إلى 21 % من جملة التمويل العقاري مقارنة بالفترة (1996 - 2004) التي بلغت نسبته فيها 9 %.

2/ تصكيك الديون العقارية من قبل البنوك مانحة التمويل:

لتقليل المخاطر العالية المرتبطة بالتمويل العقاري من جهة ولزيادة أرباحها من جهة أخرى لجأت البنوك إلى تصكيك تلك الديون وبيع تلك الصكوك مستفيدة من ميزة (Risk Pooling) أي اشتغال كل صك على ديون ذات أحجام مختلفة ومدينين مختلفين، وكذلك مناطق جغرافية مختلفة. تم بيع هذه الصكوك لبنوك أخرى داخل وخارج البلاد ولؤسسات مالية أخرى كصناديق المعاشات بالإضافة إلى الحكومات.

لذلك عندما فشل المدينون ذوو المخاطر العالية في الوفاء بالتزاماتهم أدى ذلك إلى فقدان المستثمرين في هذه الصكوك جزءاً كبيراً من رؤوس أموالهم وبالتالي فقدان الثقة في البيئة الإستثمارية المالية بأكملها.

3/ فشل وكالات التصنيف الائتماني في التصنيف الصحيح لهذه الصكوك:

عملت وكالات التصنيف الائتماني على تحديد تصنيف هذه الصكوك بحيث يسهل للمستثمرين فيها التعرف على درجة مخاطرها وبالتالي تحديد العائد المقبول المتوقع منها في حالة شرائها. ولأن وكالات التصنيف مستقلة عن البنوك المصدرة لهذه الصكوك فقد درج المستثمرون على الثقة في تصنيفاتها. إلا أن فشل البنوك في تحصيل المديونيات المستحقة أدى إلى إضعاف الثقة في تقييم وكالات التصنيف خاصة أن معظم الوكالات درجت على تحقيق أرباح كبيرة نتيجة توسعها في تصنيف التصكيك: مثلاً في عام 2005 بلغت عائدات وكالة (Moody (MC من تصنيف التصكيك 40 % من جملة إيراداتها.

4/ اضطراب البنوك لزيادة حقوق المساهمين (رأس المال) نتيجة لخسائر الديون:

أدى تدهور قيم صكوك الديون إلى تحميل البنوك لمخاطر عالية غير متوقعة بالإضافة إلى ديون غير قابلة

تأثيراً في تاريخ الأزمات المالية خاصة بعدما ثبت عجز النظام الاقتصادي العالمي عن احتوائها والتخفيف من آثارها بشكل سريع وفعال. وتأتي خطورتها من كون انطلاقها كان من اقتصاد الولايات المتحدة الذي يشكل قاطرة النمو في الاقتصاد العالمي. فاقصادها هو الأكبر في العالم بحجم يبلغ حوالي 14 تريليون دولار. وتشكل التجارة الخارجية لها أكثر من 10 % من إجمالي التجارة العالمية. ومن ناحية أخرى تحتل السوق المالية الأمريكية موقع القيادة للأسواق المالية العالمية. لذا فإن أية مخاطر تتعرض لها هذه السوق تنتشر آثارها إلى باقي الأسواق المالية الأخرى بسرعة كبيرة.

تتلخص الأزمة في الخسائر الكبيرة لكثير من المؤسسات المالية (مصرفية وغير مصرفية) والخسائر غير المحتملة لبعض هذه المؤسسات (عجز ملاءة). بالإضافة إلى عدم قدرة هذه المؤسسات - خاصة المصرفية - على الحصول على الموارد كالعادة من سوق مابين البنوك (عجز سيولة). وذلك بسبب زيادة مخاطر الائتمان حتى فيما بين المصارف. ونتج عن العجزين المذكورين تآكل كامل لرؤوس أموال بعض هذه المؤسسات. بالإضافة إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المستحقة. مما أدى إلى تعثر بعضها وإنهيار البعض الآخر. الأمر الذي يتطلب تدخل الحكومة الأمريكية مالياً وتنظيمياً.

امتدت آثار الأزمة - بحكم الترابط الوثيق بين الأسواق المالية العالمية - إلى الأسواق الأوروبية التي شهدت بدورها إنهيار وتعثر بعض مؤسساتها المالية مما تطلب أيضاً تدخل الحكومات لإنقاذ النظام المالي من الانهيار.

ترجع أسباب الأزمة إلى:

1/ التوسع في منح التمويل العقاري لذوى السجل الائتماني غير الجيد:

اشتهر هذا النوع من التمويل (Sub Prime Lending) في التسعينيات كوسيلة لمساعدة ذوى التصنيف الائتماني الضعيف في الحصول على العقارات. خاصة بعد تعديل قانون (Community Reinvesting Act) بما يسمح للبنوك بمنح التمويل لكل بدلاً عن قصره على القادرين على السداد فقط.

أدى هذا الوضع إلى دخول البنوك في تمويلات ذات مخاطر أعلى من المعتاد. وذلك بسبب ارتفاع سعر الفائدة على

من خلالها. وهي بمثابة أهم التحديات أمام السودان لمواجهة الأزمة. والمتمثلة في الآتي:

1/ انخفاض أسعار البترول عالمياً وتراجع عائدات الصادرات غير البترولية وبالتالي ضعف أداء الإيرادات العامة للدولة.

2/ زيادة الصرف علي السلام والإستقرار والتوطين ومقابلة إلتزامات التنمية في مختلف مناحي البلاد بما فيها تعويض المتضررين من آثار الحرب.

3/ تباطؤ المانحين في الوفاء بالتزاماتهم من المنح والاعانات الموعودة.

4/ انخفاض تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات والقروض الأجنبية والمنح والإعانات.

5/ تناقص تدفقات تحويلات المغتربين بسبب توقع البعض فقدان وظائفهم نتيجة لاحتمال حدوث تباطؤ في الاقتصاد العالمي مما ينعكس سلباً علي الأداء الاقتصادي بصفة عامة.

لذلك فان الآثار تختلف مرحلياً بحدوث تغير في تلك التحديات لصالح السودان. وفيما يلي يمكن تركيز الأثر علي الوضع الاقتصادي الراهن:

الآثار الأولية (First Round Effects) قد لا تكون كبيرة بحكم ضعف ارتباط السودان بالأسواق المالية الغربية إلا أنه قد يتأثر بالآثار الثانوية او ما يعرف بالـ (Second Round Effects) وفيما يلي الآثار المتوقعة في الحالتين:

(1) صعوبة الاستدانة من المؤسسات المالية الأمريكية. ويعود ذلك لتخفيضها الحاد لمستوى التمويل بسبب زيادة مخاطر عدم استرداده.. لذلك لا يتوقع أن يؤثر ذلك على السودان بسبب عدم وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة للسودان مع هذه المؤسسات.

(2) انخفاض عائد الاستثمارات في الأصول المالية الأمريكية سواء انخفاض نسبة العائد على الأصل أو انخفاض القيمة السوقية للأصل. وذلك بسبب زيادة خسائر المؤسسات المالية المصدرة لهذه الأصول. بالإضافة إلى ضعف الثقة في الأداء المستقبلي القريب - على الأقل - للاقتصاد الأمريكي.. أيضاً لا يتوقع أن يؤثر ذلك مباشرة على السودان للسبب السابق ذكره.

(3) انخفاض عائد الاستثمارات في الأصول الحقيقية بل والخسائر في بعضها (العقارات). وذلك بسبب ضعف

للإسترداد. الأمر الذي دفع البنوك إلى محاولة زيادة رؤوس أموالها أو حقوق المساهمين فيها. حيث اندفعت البنوك إلى بيع الديون الجيدة وإصدار الأسهم. وتخفيض عائدات الأسهم مما زاد من اضطراب السوق المالية.

5/ التطور الكبير في الاختراعات المالية والتقنية المالية بالإضافة إلى زيادة درجة إرتباط البنوك ببعضها. كل ذلك ساعد على التحول السريع لأزمة السيولة المصرفية إلى أزمة ملاءة للمؤسسات المالية داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: الدروس المستفادة من الأزمة:

1 - فشل النظام الإشرافي المالي في الدول المتقدمة في إكتشاف جذور الأزمة أولاً بأول أو التنبؤ بها.

2 - فشل إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

3 - فشل نظام السوق الحر (Market Discipline Mechanisms) في احتواء الأزمة.

رابعاً: الحلول المطبقة من قبل الحكومات الغربية:

هدفت الحلول غير المألوفة غربياً التي طبقتها هذه الدول إلى منع تحول الأزمة المالية (Financial Crisis) إلى (Financial Panic) أي الهلع المالي الكبير الذي يصيب المودعين نتيجة فقدان الثقة الكاملة في المؤسسات المالية. والذي عادة ما يتحول الى ما يطلق عليه (Self-Fulfilling Prophecy). وتمثلت تلك الحلول في:

1/ الضخ السيولي سواء من الموازنة العامة أو البنك المركزي أو الإثنين معاً.

2/ ضمان ودائع البنوك خاصة الودائع بدون فوائد التي عادة ما تكون خاصة بالافراد.

3/ التأميم الجزئي أو الكلي (امتلاك الحكومة جزئياً أو كلياً) لبعض المؤسسات المالية والتي توصف بـ (Too Big to Fail).

4/ منح التمويل بشروط ميسرة في حالة إندماج بنوك في بعضها.

5/ منح الخصومات الضريبية (Tax Rebates) للأسر لتشجيعها على الإنفاق منعا لانخفاض الطلب الكلى.

خامساً: الآثار المتوقعة على السودان:

للتعرف علي الآثار المتوقعة علي السودان. يمكن عكس الجوانب والتي تمثل القنوات التي يتأثر الاقتصاد السوداني



أ- بالنسبة للبنوك التي تتعامل مع السوق المالية قد تنخفض قيمة أصولها الأمريكية أو تهلك مما قد يؤثر سلباً على سيولتها وبالتالي قدرتها على منح التمويل.

ب- أما البنوك التي لا تتعامل مع السوق الأمريكية فهي أيضاً ستقلل طواعية قدرتها على منح التمويل أو تجديد المستحق حين جلاء حالة عدم اليقين السائدة حالياً في الأسواق المالية.

يتوقع أن يتأثر السودان، خاصة في حالة البنوك الأخيرة، حيث يصعب على البنوك المحلية الحصول على تسهيلات جديدة أو تجديد القوائم منها. وذلك لعدم استقرار الأسواق المالية العالمية.

(7) استثمارات الدول العربية - خاصة الخليجية- في أمريكا (وبدرجة أقل في أوروبا) قد تتأثر سلباً كبقية الإستثمارات.

أما أثر ذلك على السودان فهو ذو وجهين (Mixed): إما أن تؤدي خسائر هذه الاستثمارات إلى تقليل فوائض هذه الدول وبالتالي إضعاف تعاملها الاستثماري والتجاري مع السودان. أو أن تؤدي هذه الخسائر إلى خروج هذه الاستثمارات من السوق الأمريكية وربما الأوروبية والبحث

التمويل سواء لمؤسسات هذه الأصول أو للمستهلكين.. ولا يتوقع أيضاً أن يؤثر ذلك مباشرة على السودان للسبب المذكور.

(4) انخفاض الطلب الكلي الأمريكي على السلع والخدمات بسبب انخفاض التمويل بشقيه الاستهلاكي والإنتاجي. وقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الاستيراد والذي بحكم حجمه المؤثر عالمياً قد يؤدي إلى انخفاض نمو الدول المصدرة إلى أمريكا وبالتالي انخفاض الطلب الكلي لهذه الدول بما فيه الطلب على السلع المستوردة.. هذا الانخفاض في الطلب العالمي قد يؤدي في حالة تحققه إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات والتي من بينها البترول. مما قد يؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي في السودان. وذلك لصعوبة إدارة السياستين النقدية والمالية بالإضافة لسياسة سعر الصرف في ظل زيادة عدم التوازن الداخلي (عجز الموازنة العامة) وكذلك عدم التوازن الخارجي (عجز الحساب الجاري).

(5) يتوقف كل ذلك بالطبع على درجة انخفاض أسعار البترول. مع ملاحظة أن معظم الشركاء الاقتصاديين للسودان لهم تعامل اقتصادي مؤثر مع أمريكا.

(6) التأثير السلبي على البنوك خارج أمريكا:

عن بدائل أقل تأثراً بهذه الأزمة، والتي قد يكون من بينها السودان.

(8) هنالك اتجاه أن يخفض بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي سعر الفائدة لتنشيط الإستثمارات والإستهلاك (زيادة الطلب الكلي)، فإذا تم ذلك فإن سعر صرف الدولار سينخفض مقابل العملات الأخرى (اليورو والإسترليني)، وذلك للمحافظة على العائد على الودائع والإستثمارات الأخرى بالدولار.

من النتائج الإيجابية لذلك في حالة تحقيقه، زيادة احتياطات السودان المحفوظة باليورو أو الإسترليني عند تقييمها بالدولار، وكذلك خفض الدفعيات إلى الخارج المقومة بالدولار عند سدادها ببيع اليورو أو الإسترليني.

ولكن بالطبع من سلبياته خفض العائدات المقومة بالدولار عند استلامها باليورو أو الإسترليني ما لم يتم تضمين تلك العائدات على الأقل كامل هامش إنخفاض الدولار مقابل انخفاض هاتين العملتين.

التأثيرات المتوقعة علي قطاع الأعمال:

وهنا يجب لفت انتباه منشآت قطاع الأعمال في السودان للتأثيرات المتوقعة للأزمة المالية العالمية على حركة التجارة العالمية، والتي يمكن أن تؤثر على نشاط بعض المنشآت الوطنية العاملة خلال الفترة القادمة، وذلك بسبب احتمال وجود صعوبات في حركة التصدير والاستيراد حول العالم ما قد يسهم في تراجع معدلات الإستثمار، وهي صعوبات ناجمة عن مجموعة من العوامل الخارجية أهمها ما يلي:

1. حالة البنوك في الأسواق الخارجية، حيث تراجعت قدرة نظام المدفوعات المصرفي على مساندة حركة الصادرات والواردات، وهو ما سيزيد عليه ضعف مصادر التمويل لدى المستوردين الأجانب.

2. تراجع الطلب العالمي، مما يترتب عليه تراجع في حجم الصادرات العالمية وخاصة للأسواق الأمريكية والأوروبية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة المخزون المحلي لدى المصدرين.

3. حدوث انخفاض في أسعار بعض السلع نتيجة لتراجع الطلب العالمي، مما سيخلق نوعاً من التنافس بين المصدرين، يكون محتواه مزيداً من تخفيض الأسعار ومزيداً من تسهيلات الاستيراد.

4. ارتفاع معدل المخاطرة في مجال التجارة الخارجية، خاصة وأن البنوك في العالم تحجم عن منح الائتمان، بالإضافة إلى إحجام شركات التأمين عن إبرام عقود تأمين على الشحنات لتفادي المشاكل التي تواجهها في الوقت الراهن.

5. وجود بعض الصعوبات في مجال التصدير ناجمة عن تأثر حركة النقل نتيجة تخفيض رحلات الطيران والسفن حول العالم.

وفي ضوء ذلك فإن الصادرات الوطنية قد تتأثر بتداعيات هذه الأزمة على الأقل في الأجل القصير، وهذا التأثير سيكون محدوداً لأنه ستكون هناك معدلات نمو في الصادرات الوطنية ولكن هذه المعدلات ستكون أقل من السنوات الماضية.

وفي ضوء تلك التطورات يتوجب علي قطاع الأعمال، خاصة المستوردين والمصدرين، اتخاذ بعض الاحتياطات للتعامل مع المستجدات التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية، وذلك باتباع الآتي:

- توخي الحذر عند تنفيذ أية صفقات تصديرية أو استيرادية مع أسواق العالم الخارجية، ويفضل أن تكون هذه الصفقات مع المتعاملين الموثوق بهم في سابق تعاملاتهم.

- ضرورة التحلي بالمرونة في الأسعار عند إبرام الصفقات ما أمكن ذلك، وذلك بسبب تأثير الأزمة على الأسعار وعلى حجم الطلب.

- ضرورة إبرام عقود تأمين لجميع الشحنات المصدرة ضد مخاطر عدم السداد.

- يفضل أن تكون تعاملات المستوردين المحليين من خلال الدفع الفوري الكامل، وذلك لأنها ستضمن لهم الحصول على عروض سعرية أفضل من التعاملات الآجلة وحفظ المخزون من النقد الأجنبي تمشياً مع سياسات بنك السودان المركزي.

- توخي الحذر عند تعامل المصدرين مع أي جهة، مع تجنب الاندفاع والمخاطرة في إبرام صفقات تشمل تسهيلات في السداد لأطراف غير موثوقة.

- عدم الاندفاع في إبرام صفقات استيرادية بكميات زائدة عن الحاجة في ظل تراجع الأسعار العالمية بدافع من التسهيلات الهائلة التي قد تقدمها الشركات

النقد الدولي، والهيئة الدولية لأسواق المال وإتحاد رقابة التأمين والمؤسسات المصرفية العالمية.

* صياغة نظم حوكمة ومؤسسية إقتصادية ومالية جديدة تناسب ووضع أسس إقليمية عربية وأفريقية لتعويض انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية لتغطية سائرهما في الأسواق المتقدمة.

* صون الجهاز المصرفي بدعم آليات الرقابة علي القطاعات المالية والمصرفية.

* الاتفاق على رسم جهاز تنفيذي يؤدي الي إنشاء مؤسسات تصنيف عربية أو إقليمية.

* العمل علي الحد من ثقافة المضاربات المثبطة لهمم الاقتصاد والمتعاملين.

المراجع العربية:

1. البروفيسور الألماني، رولف لاجهامر: انعكاسات سلبية للأزمة المالية العالمية على جهود مكافحة الفقر، ورقة أعدها لأغراض التعليق علي الأزمة المالية في أحد منتديات منظمة الاقتصاد العالمي والبيئة والتطور الألمانية فبراير 2009م.

المراجع الإنجليزية:

2. Dornbusch, Rudiger. 1986. Dollars, Debts, and Deficits. Cambridge, MA: MIT Press.
3. Kaminsky, Graciela L. and Carmen M. Reinhart. 1999. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance of Payments Problems." American Economic Review Vol. 89: 473-500.
4. Mullineux, Andrew. 1990. Business Cycles and Financial Crises (Hemel Hempstead).
5. Reinhart, Carmen M. and Kenneth S. Rogoff. This Time is Different: Six Centuries of Financial Folly. Forthcoming.
6. Shiller, Robert. 2005. Irrational Exuberance (Second Edition). Princeton, NJ: Princeton University Press.
7. Sutton, Gregory D. 2002. "Explaining Changes in House Prices." BIS Quarterly Review. (September): 46-55.
8. Cohen-Cole, Ethan, Duygan-Bump, Burcu, Fillat, José and Montoriol-Garriga, Judit. 2008. Looking Behind the Aggregates: A Reply to Facts and Myths about the Financial Crisis of 2008.. QAU Working Paper No. QAU08-5, Federal Reserve Bank of Boston.
9. Ivashina, Victoria and Scharfstein, David. 2008. Bank Lending During the Financial Crisis of 2008. Working Paper, Harvard Business School.
10. Troshkin, Maxim. 2008. Technical Notes on Facts and Myths about the Financial Crisis of 2008. Working Paper 667, October 2008, Federal Reserve Bank of Minneapolis.

الأجنبية للمستوردين مدفوعة برغبتها في تسجيل البضائع والأصول في مواجهة الأزمة المالية. لأن ذلك قد يخلق مشكلة ارتفاع في المخزون ونقص في السيولة لدى بعض المستوردين المحليين.

سادساً: الحلول المقترحة لتعبئة فرص الاستثمار المحلي:

1/ التركيز علي الاستثمار في القطاعات التي يتمتع بها السودان كميزة نسبية حفزاً للإنتاج والتصدير.

2/ زيادة الاستثمارات المحلية خاصة الاستثمارات في المشروعات ذات الأثر التشغيلي والتنموي مثل مشروعات الطرق والنقل والعقارات والمشروعات التصديرية.

3/ العمل على استمرار الجهود المبذولة في دعم التجارة الخارجية خاصة ما يتعلق برفع معدلات نمو الصادرات السودانية غير النفطية، وتوسيع وتنويع أسواقها التصديرية.

4/ تهيئة الاقتصاد المحلي لمرحلة عدم الاستقرار الاقتصادي العالمي والتي قد تكون طويلة، وذلك بالآتي:

* إتباع سياسات كلية (مالية ونقدية) تهدف إلى إستدامة الإستقرار الإقتصادي المالي، وذلك بتهيئة بيئة استثمارية جاذبة سواء للمستثمرين الحاليين أو الجدد.

* تشجيع البنوك على استقطاب أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، وذلك لتقليل الأثر السلبي لشح السيولة عالمياً من جهة وتقليل اعتمادها - لسد العجز - على موارد البنك المركزي ذات الطبيعة التضخمية من الجهة الأخرى.

* مراعاة أولوية الاستقرار النقدي، وذلك بالتأكد من عدم رفع سعر الصرف (Overvaluation) حتى لا يفاقم ذلك أثر إنخفاض الطلب العالمي على الصادرات غير البترولية وبالتالي تدهورها بصورة أكبر.

* عدم تشجيع استثمارات المحفظة (Investments Portfolios) لطبيعتها غير المستقرة خاصة في مثل هذه الظروف، مما قد ينعكس سلباً على الأداء النقدي.

* على المصارف المحلية خاصة تلك المستقطبة لودائع غير المقيمين تهيئة أوضاعها المالية بما يحافظ على ثقة هؤلاء المودعين وبالتالي الثقة في النظام المصرفي ككل.

توصيات أخرى:

* أن تغطي جهود الإصلاح كافة الواجهات الإقتصادية والمالية العالمية مثل المؤسسات المالية الدولية كصندوق



مقدمة:

تعاني معظم الدول النامية من اختلالات هيكلية في اقتصادياتها. ويعتقد البعض أن التصنيع قادر على معالجة ذلك باعتباره داعماً للصادرات الصناعية. كما يعتبر جوهر عملية التنمية ويترتب عليه تنويع الهيكل الإنتاجي وهيكل الصادرات، حيث تلعب الصناعة دوراً هاماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الاجتماعية ويرتبط مستوى تقدم الأمم والشعوب بمدى تطورها الصناعي. لذلك عمدت العديد من الدول النامية إلى إقامة المشروعات الصناعية والعناية بإعداد خطط إستراتيجية خاصة بالتصنيع للتصدير تعنى بالتركيز على قيام صناعات معينة توفر لها فرص التصدير ككل أو جزء من إنتاجها. فالشاهد على هذا تجربة النمر الآسيوية⁽¹⁾ والتي وصفها الأكاديميون بأنها «المأساة الآسيوية» بسبب الفقر والتخلف الاقتصادي في حقبة الستينيات من القرن العشرين.

(1) عبد الرحمن تيشوري. تجربة النمر الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمته. الحوار المتمدن. العدد 1373 - 9 / 11 / 2005م.

الصادرات الصناعية السودانية في ظل سياسات التحرير

خلال الفترة (1992 – 2007)

عبدالله على أحمد

دائرة الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية
وزارة العلوم والتكنولوجيا

خلفية عن الصناعة في السودان:⁽¹⁾

خلال فترة الحرب العالمية الثانية 1939 - 1945م فرضت ظروف الحرب واقعاً جديداً للصناعة الوطنية بعد أن أصبح استيراد السلع للاستهلاك المحلي يواجه صعوبات بالغة بسبب مخاطر الحرب. ولهذا شجعت الدول صناعة بدائل الاستيراد خاصة الصناعات الغذائية من مطاحن صغيرة وزيت ومياه ومشروبات غازية وحلويات وكذلك صناعة الغزل والنسيج التقليدية والمدابغ والأحذية والصناعات الهندسية الصغيرة وهي عبارة عن ورش ومسابك لإنتاج الأثاث وقطع الغيار المختلفة.

ومع إطلاقة فجر الاستقلال عام 1956م صدر قانون الميزات الممنوحة كأول قانون للاستثمار لتشجيع الصناعة وتنظيم الاستثمار وذلك لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة وتوفير فرص العمل داخل القطاع الصناعي بدلاً من تكديسها في القطاع الزراعي والتقليدي حيث بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 76 % مقابل 2 % للقطاع الصناعي و 22 % للقطاع التجاري في عام 1956م.

في سنوات الخطة العشرية 1961 / 60 - 1971 / 70م تم التركيز على قطاع الصناعة من خلال إنشاء قاعدة تصنيعية بالبلاد من خلال تصنيع المنتجات الزراعية بهدف تحقيق أكبر قدر من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية ولتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية المستوردة (بدائل المستوردات) وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات. حيث شهدت هذه الفترة قيام العديد من الصناعات الأساسية الهامة التي شكلت نواة للقاعدة الصناعية السودانية شملت مجالات صناعية حديثة كمصانع السكر (الجنيد، حلفا الجديدة)، صناعة الغزل والنسيج (النسيج السوداني وشركة الخرطوم للغزل والنسيج)، صناعة الدباغة والجلود والمنتجات الجلدية، مطاحن الدقيق الكبيرة، الصناعات الكيماوية وصناعة الطباعة

والتي تحولت إلى معجزة أسيوية في النصف الثاني من عقد السبعينيات، وذلك من خلال اعتمادها على مجموعة معينة من الصناعات التصديرية التي تقوم على استيراد المواد الأولية من الخارج وتصنيعها في الداخل معتمدة على الوفرة النسبية لعنصر العمل. انتهج السودان في الثاني من فبراير 1992 سياسة التحرير الكامل للاقتصاد السوداني. والتي تقوم على آلية قوى السوق (العرض والطلب) وتقليص دور الدولة المباشر في النشاط الاقتصادي. وذلك بخصخصة مؤسسات القطاع العام وخاصة الخاسرة منها ورفع الدعم تدريجياً عن السلع والخدمات في محاولة لمعالجة التشوهات والاختلالات المتزايدة على الاقتصاد. وقد انعكست هذه السياسة على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام، وستتناول هذه الورقة أثر سياسة التحرير على الصادرات من خلال سعر الصرف والتمويل الصناعي وشرط التبادل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى استعراض أداء القطاع الصناعي والصادرات الصناعية السودانية خلال الفترة المذكورة في محاولة لتكوين فكرة مستقبلية حول تلك السياسات. وذلك من خلال:

1. التعرف على موقف القطاع الصناعي من خلال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في ظل سياسة التحرير.
2. محاولة استكشاف حركة الصادرات الصناعية ومساهمتها في الصادرات السودانية.
3. معرفة أثر سعر الصرف وشرط التبادل التجاري والتمويل الصناعي كمؤشرات في حجم الصادرات الصناعية في ظل سياسة التحرير.

منهجية الدراسة:

انتهجت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي عن طريق استخدام معادلات الاتجاه العام والانحدار الخطي البسيط والمتعدد خلال الفترة من (1992 - 2007م). وقد اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الصادرة من وزارة الصناعة، وزارة التجارة الخارجية وتقارير بنك السودان المركزي.

(1) جمهورية السودان، وزارة الصناعة ستة عشر عاماً من مسيرة الإنقاذ. يونيو 2005م.

حيث ارتفع معدل نمو الصناعة من 6.4 % في عام 1990/1991م إلى 14.1 % في عام 1991/1992م. وكذلك كان هناك ازدياد في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات.

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1992-2007م):⁽¹⁾

جدول رقم (1)
مساهمة القطاع الصناعي
في الناتج المحلي الإجمالي

الأعوام	نسبة مساهمة القطاع الصناعي %	الناتج المحلي الإجمالي
1992	17.5	604.91
1993	16.4	641.63
1994	15.8	607.54
1995	14.1	609.86
1996	14.5	909.18
1997	15	966.87
1998	14.8	1033.17
1999	15.8	1093.82
2000	21.4	1227.55
2001	22.8	1332.11
2002	22.9	1410.08
2003	14.3	1617.3
2004	28	1801.1
2005	27.8	1950.5
2006	27.5	2212.7
2007	30.6	2455.3

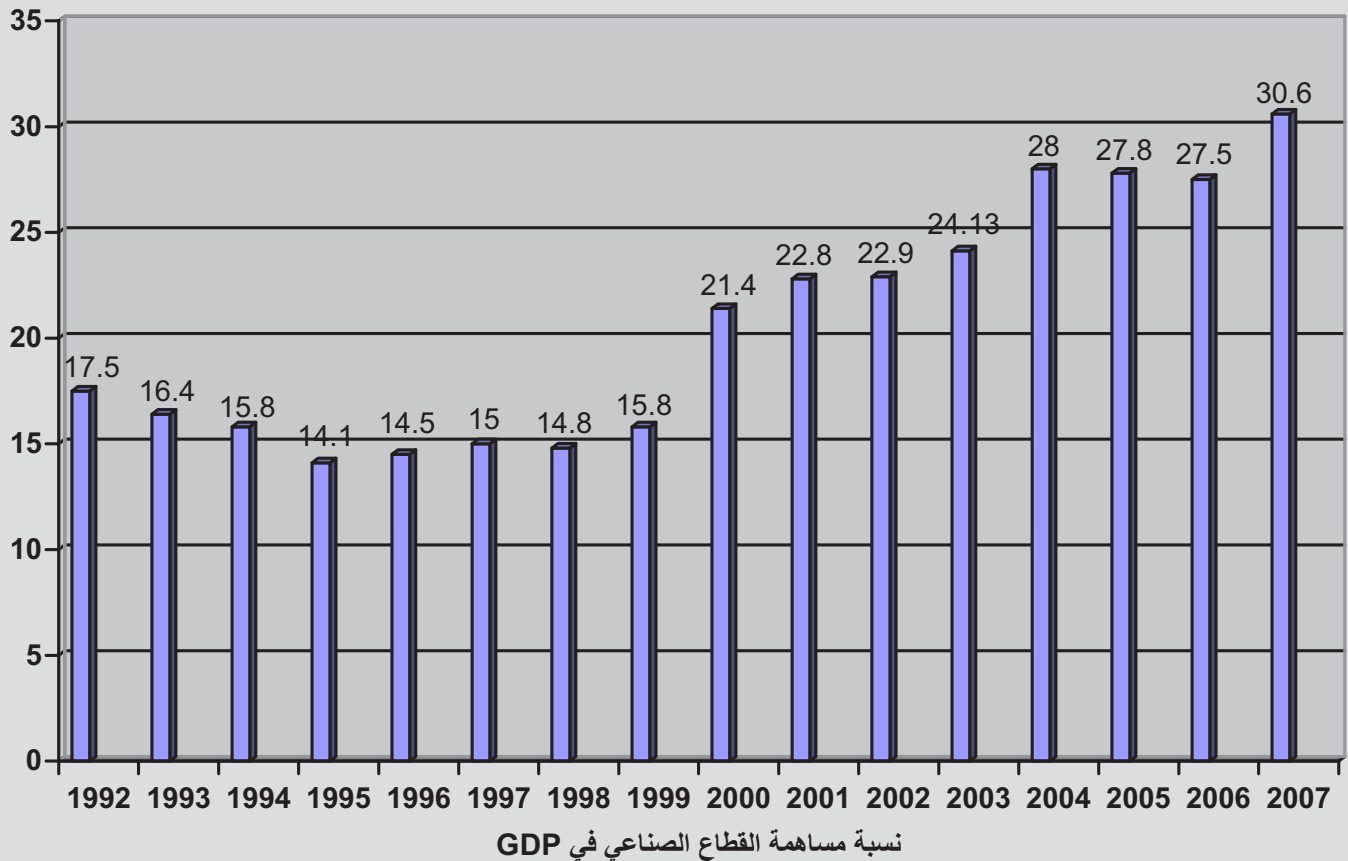
(1) جمهورية السودان. وزارة الصناعة. ست عشر من الإنقاذ. يونيو 2005م.

والتغليف. وكذلك الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 2 % إلى 8 % وقد تم أيضاً خلال هذه الفترة إنشاء وزارة لتشرف على الصناعة في عام 1966م وسميت وزارة الصناعة والتعدين. وقد صدر القانون الثاني لتشجيع الاستثمار في عام 1967م. وتبع ذلك في عام 1971/70م إجراء أول مسح صناعي شامل للصناعة السودانية وفرقاعدة أساسية للمعلومات الصناعية ساعدت في التخطيط السليم للصناعة خلال الفترة المايوية 1969 - 1985م والتي شهدت قيام العديد من الصناعات الإستراتيجية والأساسية كمشروعات السكر الكبرى (كنانه - سنار - عسلاية) وصناعات الغزل والنسيج قطاع عام (الصدقة - الحاج عبد الله ومصانع النسيج الستة) ومسبك الخرطوم المركزي وكذلك بعض الصناعات التي لم تنل حظاً من النجاح كمصنع أروما للكرتون، بابنوسة للألبان، ومصنعي التعليل في كريمة و واو. كما قامت صناعات قطاع خاص هامة منها مجموعة مصانع شرف للغزل والنسيج، مصنع الغزول ببورتسودان ومصنع اتحاد مزارعي الجزيرة والمناقل، مصنع غزل ونسيج سنار، مصنع الإطارات الدولي ببورتسودان، مصنع حجارة البطاريات الجافة بالخرطوم بحري وكذلك 30 مصنعا للفرد والثياب الشعبية و 6 مصانع للأدوية.

وقد شهدت الفترة 1986 - 1989م باستقرار السياسات الصناعية إلا أن الوضع لم يستمر كثيراً فقد هبط الإنتاج في معظم السلع الصناعية خاصة صناعة السكر والتي تدني الإنتاج فيها من موسم 1984 - 1985م إلى موسم 1988 - 1989م بنسبة وصلت إلى 21 % ويعزى ذلك إلى كثرة الاضرابات العمالية والتوقف عن الإنتاج.

وتم في الفترة من 1990/91 - 1993/92م تطبيق البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي وتمحورت سياسة هذه الفترة في فكرة التحرير الاقتصادي وقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي. فأصبح القطاع الخاص يهيمن على كثير من النشاطات الإنتاجية والخدمية. وكان لهذه السياسة مردود في القطاع الصناعي والذي ظهر في ازدياد قيمة الصادرات الصناعية.

شكل رقم (1) يوضح نسبة مساهمة القطاع الصناعي في GDP في الفترة من 1992 - 2007



المصدر: تقارير بنك السودان، إصدارات متعددة.

مساهمة 30.6. سبب ارتفاع المساهمة يعزى لدخول الصناعات البتروكيمياوية في السنوات الأخيرة. وهذا يشير إلى أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة والاتجاه العام متزايد.

تحليل الانحدار البسيط:

استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط بين المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي.

$$Y = a + bx$$

حيث أن:

Y المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي).

X المتغير المستقل (مساهمة القطاع الصناعي).

الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) يوضحان مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، والذي بلغ في المتوسط حوالي 15.4% حسب أسعار 81/1982 م الثابتة. وكانت في عام 1992 م حوالي 17.5% ثم نسبة لسياسة التحرير وإتباع سياسة اقتصاد السوق انخفضت المساهمة قليلاً إلى 16.4% في 93/1994 م ثم إلى 15.8% في عام 94/1995 م وحافظت السنوات 1995 م و 1996 م على نسبة حوالي 14% وقد كانت مساهمة القطاع 21.4% في عام 2000 م، 24.13 في عام 2003 م حيث بلغت نسبة مساهمته في عام 2004 م 28% ثم تلاه انخفاض في العام 2005 م إلى 27.8%، وفي العام 2006 حدث انخفاض طفيف لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت 27.5، وفي العام 2007 بلغت أعلى نسبة

جدول رقم (2)
نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط

المتغير	المعامل	قيمة (t)	المعنوية (t)
الثابت	0.208	2.646	0.027
نسبة مساهمة القطاع الصناعي	0.097	2.375	0.024
0.042	معنوية F	5.642	قيمة F
0.621	R	0.385	R ²
		1.909	Durbin - Watson

$$Y = 0.208 + 0.097X \dots\dots\dots (1)$$

توضح نتائج الجدول رقم (2) أن النموذج معنوي من قيمة F (5.642) بمعنوية قدرها (0.042)، وأن قيمة R² (0.385) وهذا يعني أن حوالي 39 % من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي تعزى للقطاع الصناعي. المعادلة رقم (1) هي معادلة انحدار بسيط بين الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاع الصناعي، والتي توضح أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بمقدار 0.097 إذا تغيرت مساهمة القطاع الصناعي بوحدة واحدة في حالة ثبات بقية العناصر الأخرى.

أهم الصادرات الصناعية:⁽¹⁾

وتشمل كلاً من السكر والمولاص والزيت النباتية والأمبار. وظلت قيمة الصادرات المصنعة في انخفاض مستمر حتى عام 2003م حيث بلغت حصتها 28.9، 33.3، 25.3، 18.2 مليون دولار أمريكي للأعوام 2000م، 2001م، 2002م، 2003م على التوالي. بينما يلاحظ ارتفاعها في عام 2004م حيث وصلت إلى 23.1 مليون دولار أمريكي. ونستعرض فيما يلي أهم الصادرات الصناعية:

السكر:

ارتفع عائد صادر سلعة السكر من 7 ملايين دولار أمريكي في عام 2003م إلى 12.8 مليون دولار أمريكي في عام 2004م أي بنسبة 83 % وذلك تبعاً لزيادة الكميات المصدرة من 16,170 طن متري في عام 2003م إلى 24,325 طن متري عام 2004م. حيث بلغ متوسط

(1) وزارة المالية والاقتصاد الوطني:

http://www.mof.gov.sd/arabic/government_certificates.htm



الشكل رقم (2) يوضح الاتجاه العام لقيمة الصادرات الصناعية السودانية للفترة (1992 - 2007م) ويتضح أن حركة الصادرات الصناعية متذبذبة بينما الاتجاه العام متزايد، أي أن هنالك زيادة سنوية في إجمالي الصادرات السودانية بلغت نحو (1.3112) مليون دولار بمعدل زيادة سنوية حوالي 10 % من متوسط إجمالي الصادرات الصناعية السودانية الذي بلغ حوالي (13.116) مليون دولار.

نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات:

جدول رقم (3)

الصادرات الصناعية (بملايين الدولارات)

الأعوام	قيمة الصادرات الصناعية	قيمة إجمالي الصادرات
1992	4.6	305.044
1993	11	319.257
1994	11.9	417.267
1995	8.4	523.891
1996	10.2	555.674
1997	15.4	620.186
1998	11.3	594.182
1999	26.1	595.741
2000	19.4	780.058
2001	20	1806.708
2002	17.9	1698.703
2003	15.65	1949.115
2004	20.39	2542.176
2005	24.61	3777.8
2006	28.08	5656.6
2007	29.82	8879.3

المصدر: تقارير بنك السودان، إصدارات متعددة.

الإنتاج السنوي 700 ألف طن ومتوسط الأسعار العالمية 400 دولار للطن - الأسواق الرئيسية: كينيا - تشاد، تبلغ الطاقة التصنيعية لمصانع السكر مجتمعة 600 ألف طن.

المولاص:

انخفضت حصة صاد المولاص من 8.6 مليون دولار أمريكي في عام 2003م إلى 7.5 مليون دولار أمريكي في عام 2004م بنسبة 13 % ويعزى ذلك للانخفاض في الكميات المصدرة بنسبة 32 %.

الزيوت النباتية:

ارتفعت عائدات الزيوت النباتية من 1.1 مليون دولار أمريكي عام 2003م إلى 1.2 مليون دولار أمريكي عام 2004م بنسبة زيادة قدرها 9 %، متوسط الإنتاج السنوي 125 ألف طن ومتوسط الأسعار العالمية لزيوت الفول 800 دولار - زيت السمسم 1200 دولار. والأسواق الرئيسية: فرنسا - إنجلترا - إيطاليا والسعودية.

الأمباز:

متوسط السعر العالمي 85 دولاراً للأمباز الفول - 175 دولاراً للأمباز السمسم - 200 دولاراً للأمباز البذرة. الأسواق الرئيسية:

(فرنسا - مصر - سلطنة عمان - اليمن - إريتريا - ألمانيا).

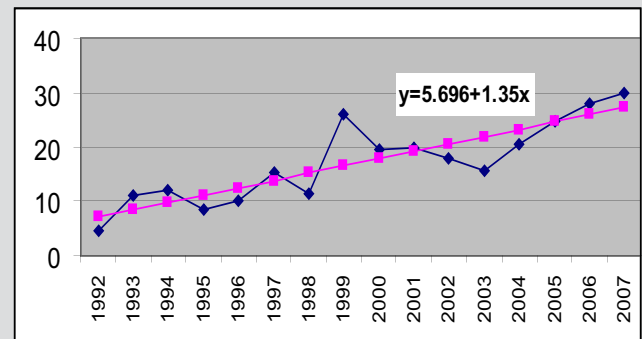
الجلود:

الأسواق الرئيسية: (هونغ كونغ - سوريا - ألمانيا - إيطاليا - تركيا - السعودية - مصر - نيجيريا).

الاتجاه العام لقيمة الصادرات الصناعية:

شكل رقم (2)

الاتجاه العام لقيمة الصادرات الصناعية بملايين الدولارات



خطى (قيمة الصادرات الصناعية بملايين الدولارات) قيمة الصادرات الصناعية بملايين الدولارات

العلاقة بين حجم الصادرات الصناعية وسعر الصرف، شروط التبادل التجاري، الرقم القياسي للأسعار والتمويل المصرفي للمقطاع الصناعي:

جدول رقم (4)

حجم الصادرات الصناعية، سعر الصرف، شروط التبادل، التمويل المصرفي لمقطاع الصناعة خلال الفترة (1992-2007)

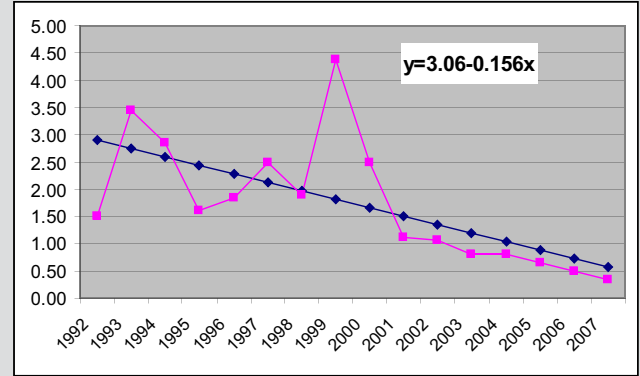
السنة	حجم الصادرات الصناعية (طن متري)*	سعر الصرف الرسمي*	شروط التبادل	التمويل المصرفي لمقطاع الصناعة*
1992	62.04	7.94	31.25	379.8
1993	84.32	15.83	21.19	674.75
1994	117.34	28.71	18.52	1325.25
1995	72.84	55.49	26.7	2259
1996	74.67	105.72	23	4608
1997	90.17	146.10	17.61	7794
1998	364.08	173.22	14.77	8802
1999	270.88	220.95	19.16	8845.75
2000	176.07	255.32	34.81	8391.75
2001	96.61	258.3	37.17	17333.5
2002	177.53	262.45	21.34	20187.25
2003	210.15	260.98	20.37	23029
2004	155.42	260.98	19.4	32468.5
2005	161.62	230.05	18.43	49973.75
2006	182.28	2171.2	22.24	84850
2007	290.83	2015.7	19.89	13142

المصدر: * التقارير السنوية بنك السودان، تقارير التجارة الخارجية - إصدارات متعددة.

هنالك عوامل عديدة تتحكم في حجم الصادرات الصناعية في ظل سياسة التحرير، ويمكن التطرق إلى ذلك من خلال دراسة أثر سعر الصرف، شروط التبادل

شكل رقم (3)

يوضح نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات



خطى (نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات) نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات

الشكل رقم (3) يوضح الاتجاه العام لنسبة مساهمة الصادرات الصناعية السودانية إلى إجمالي الصادرات للفترة (1992 - 2007م) حيث إن نسبة مساهمة الصادرات الصناعية متذبذبة والاتجاه العام متناقص. وبمقارنة الشكل رقم (2) بالشكل رقم (3) يلاحظ أنه في الفترة التي تتزايد فيها قيمة الصادرات الصناعية تنخفض مساهمة الصادرات بالنسبة للصادرات الكلية. وهذا قد يعود إلى الاهتمام بالقطاعات التصديرية الأخرى بشكل أكبر من الاهتمام بالصادرات الصناعية بالنسبة للصادرات الكلية. وهذا قد يعود إلى الاهتمام بالقطاعات التصديرية الأخرى بشكل أكبر من الاهتمام بالصادرات الصناعية. يعزى الانخفاض الحاد في نسبة مساهمة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في العام 1999م إلى بداية انطلاق الصادرات البترولية والذي ساهم بشكل كبير في الانخفاض المستمر في مساهمة الصادرات الصناعية. حيث بلغت نسبة مساهمة الصادرات البترولية إلى إجمالي الصادرات 35 %، 75 %، 81 % في الأعوام 1999م، 2000م، 2001م. على التوالي. في حين أن مساهمة الصادرات الصناعية بلغت 3.3 %، 1.1 %، 1.1 % لنفس الأعوام على التوالي.



التجاري، التمويل المصرفي للقطاع الصناعي على حجم الصادرات الصناعية من خلال النموذج التالي:

$$Y = a + B_1X_1 + B_2X_2 + B_3X_3 + B_4X_4$$

حيث إن

Y = حجم الصادرات الصناعية (الطن المتري)

X_1 = سعر الصرف الرسمي

X_2 = شروط التبادل التجاري

X_3 = التمويل الصناعي (ملايين الدينارات)

X_4 = الرقم القياسي للأسعار

B_1, B_2, B_3, B_4 = معاملات النموذج

بعد استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، تم الوصول

إلى نتائج الجدول رقم (2)

جدول رقم (5)

نتائج التحليل للانحدار المتعدد

المتغير	المعامل	قيمة (t)	المعنوية (t)
الثابت	203.47	3.41	0.005
سعر الصرف الرسمي	0.71	2.85	0.015
شرط التبادل	- 4.88	-2.71	0.019
الرقم القياسي للأسعار	-10.5	- 2.35	0.36
التمويل المصرفي للقطاع الصناعي (بملايين الدينارات)	0.003	1.62	0.131
0.005	معنوية F	7.307	قيمة F
0.80	R	0.65	R ²
		1.913	D-W

توضح نتائج الجدول رقم (5) أن النموذج معنوي وذلك من قيمة (7.307) F بمعنوية قدرها (0.005)، وإن قيمة (0.65) R² والتي تشير إلى أن 35 % من التغيرات التي تطرأ على حجم الصادرات الصناعية تعزى إلى كل من (سعر الصرف، شروط التبادل التجاري، والتمويل المصرفي للقطاع الصناعي).



عكسية بحجم الصادرات الصناعية حيث تنخفض الصادرات الصناعية بمقدار (4.88) إذا زادت شروط التبادل التجاري بمقدار وحدة واحدة. وهو معنوي من قيمة (t) ومعنوية (t) المقدرة (0.019). وذلك لأن التعامل مع الدول الصناعية الكبرى خلق شروط تبادل تجاري سالب ومحففة أفقدت القدرة على تطوير وتنويع الصادرات بشكل عام والصادرات الصناعية على وجه الخصوص. نسبة لاعتماد الدولة المكثف على السلعة المصنعة المستوردة للاستهلاك ومدخلات للإنتاج الزراعي والصناعي والحصول عليها بأسعار عالية. وفي المقابل يتم تصدير المنتجات الزراعية كمواد أولية ومدخلات صناعية بأسعار منخفضة. أما الرقم القياسي للأسعار فهو متوسط التغيرات المتناسبة في أسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين. ويرتبط بعلاقة عكسية معنوية حيث معنوية (t) تبلغ حوالي (0.036) مع حجم الصادرات. وينخفض حجم الصادرات بمقدار 10.5 إذا ارتفع الرقم

$$Y = 203.47 + 0.71X_1 - 4.88X_2 \dots\dots\dots (2)$$

المعادلة رقم (2) هي معادلة انحدار متعدد بين حجم الصادرات الصناعية وسعر الصرف. شروط التبادل التجاري والتمويل الصناعي. وبناءً على المعادلة (2) أن حجم الصادرات الصناعية يزيد بمقدار 0.71 نتيجة لتخفيض سعر الصرف (العملة المحلية مقابل الدولار) بوحدة واحدة. هو ذو علاقة موجبة ومعنوي من قيمة (t) بمعنوية مقدارها (0.015) مع حجم الصادرات الصناعية. وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية في استخدام تخفيض سعر الصرف لتحقيق الزيادة في الصادرات. لأن تخفيض سعر الصرف الرسمي سيدفع السعر النقدي للسلع التبادلية بالمقارنة مع السلع غير المتباينة ومن ثم يوفر حافزاً لزيادة الإنتاج المحلي من الصادرات وبدائل الواردات كما أنه يزيد من مقدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

أما بالنسبة لشروط التبادل التجاري فإنه ذو علاقة

القياسي للأسعار بوحدة واحدة.

أما التمويل المصرفي للقطاع الصناعي فهو غير معنوي (t) ومعنوية (t) المقدرة (0.131) مع حجم الصادرات الصناعية وهذا يدل على أن التمويل الصناعي لا يؤثر في حجم الصادرات الصناعية، هذا يعنى أن التمويل الصناعي يوجه نحو الإنتاج الصناعي وفقاً لسياسة إحلال الواردات بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الأزمة المالية الدولية والصادرات الصناعية:

لقد أحدثت الأزمة المالية الدولية أثراً مباشراً على صادرات السودان البترولية حيث انخفض العائد بحوالي الثلثين نتيجة لانخفاض أسعار البترول والذي نجم عن انخفاض الطلب العالمي. إن الانخفاض الحاد لعائدات الصادر من النفط يؤكد ضرورة الاهتمام بالصادرات الصناعية والزراعية والتي تعتبر أقل عرضه للتقلبات في أسعارها العالمية. ومن ناحية أخرى فإن الأثر السلبي للازمة المالية الدولية على أسعار الصرف يمكن أن تكون له بعض الانعكاسات على الصادرات التي تعتمد على مدخلات الإنتاج المستوردة من مأكينات و مواد خام. إلى جانب ذلك فإن الأزمة المالية الدولية يمكن أن تؤثر على الاستثمارات الأجنبية في المجال الصناعي والتي تحتاج لمزيد من الاهتمام و التشجيع.

النتائج:

1. الصادرات الصناعية عبارة عن (سكر - مولا - أمبار - زيوت نباتية - جلود) وهي صناعات خفيفة ناجمة عن فائض السوق المحلي. لتصنيع مبني على سياسة إحلال الواردات وليست بسياسة تهدف للتصنيع من أجل التصدير، وهي المثلى لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2. يحظى قطاع النفط من عام 1999 - 2007م بأكبر نسبة في قطاع الصادرات. في حين أن مساهمة الصادرات الصناعية من 1999 - 2007م تعاني من انخفاض مستمر بالرغم من الارتفاع في قيمة الصادرات.

3. يساهم القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي بشكل متذبذب، وهذه المساهمة متزايدة في اتجاهها العام في ظل سياسة التحرير في الفترة من (1992 - 2007م).

4. في ظل سياسة التحرير أثرت السياسات المتبعة تجاه سعر الصرف إيجابياً مع حجم الصادرات الصناعية، بينما كانت العلاقة بين شروط التبادل والرقم القياسي للأسعار مع حجم الصادرات الصناعية عكسية، أما التمويل المصرفي للقطاع الصناعي فهو غير مؤثر في حجم الصادرات الصناعية، وذلك لأن التمويل يوجه للصناعات من أجل إحلال الواردات.

التوصيات:

1. ضرورة اتخاذ سياسات اقتصادية تربط التصنيع باحتياجات التصدير.
2. وضع سياسة تمويلية تهدف إلى دعم تحويل القطاع الصناعي من الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي للإنتاج من أجل التصدير.
3. استخدام النفط والموارد الزراعية كميزة نسبية لخلق ثورة صناعية كبرى من أجل التصدير.

المراجع:

1. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي لسنوات مختلفة، إصدارات متعددة من 1992 - 2007م.
2. تقارير التجارة الخارجية.
3. تقرير عن الصادرات الصناعية، وزارة التجارة الخارجية، إدارة الصادر 1/5 / 2005م.
4. جمهورية السودان، وزارة الصناعة، ستة عشر عاماً من مسيرة الإنقاذ، يونيو 2005م.
5. عبد الرحمن تيشوري، تجربة النمر الآسيوية والعوامل التي أدت إلى أزمتها، الحوار المتمدن، العدد (1373)، 9 / 11 / 2005م.
6. وزارة المالية والاقتصاد الوطني:
[http://www.mof.gov.sd/arabic/government_](http://www.mof.gov.sd/arabic/government_certificates.htm)
[certificates.htm](http://www.mof.gov.sd/arabic/government_certificates.htm).

مقدمة:

السيولة في معناها المطلق تعنى النقدية (cash money) أما السيولة في معناها الفني تعنى قابلية الأصل للتحويل إلى نقد بسرعة وبدون خسائر⁽¹⁾. النقود تعرف بأنها أي شيء يلقى قبولا عاما وله القدرة علي التوسيط في التبادل وتسوية الديون. وبموجب هذا التعريف فان العملة الورقية والمعدنية المتداولة بجانب الودائع الجارية أو تحت الطلب تعتبر نقوداً ما دامت لها القدرة علي التوسط في تسوية المبادلات والديون. وعرض النقود بالمعنى الضيق (m1) يتكون من هذين العنصرين⁽²⁾. ولا تعتبر العملة في خزانة المصارف أو الحكومة الفدرالية جزءاً من (m1) وتستثنى كذلك ودائع الحكومة تحت الطلب في البنوك التجارية⁽³⁾. وضمن هذا المعنى الضيق لعرض النقود تم استبعاد الودائع الادخارية أو لأجل باعتبارها لا تتمتع بالسيولة قياساً بالعملية المتداولة والودائع الجارية وهذا يقلل من إمكانية استخدامها وسيطا للتبادل لذلك يطلق عليها تسمية أشباه النقود. ولو أضفنا أشباه النقود إلى مكونات (m1) نحصل علي عرض النقود بالمعنى الواسع (m2).

تقوم النقود بدور كبير في اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء. ولا يقتصر دورها في القيام بدور الوساطة في المبادلات وقياس قيمة السلع والخدمات. بل يتعدى ذلك للتأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلى مثل المستوى العام للأسعار والناجى المحلى الإجمالى وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

في أدبيات الصيرفة المركزية نجد أن مهام البنك المركزى تتمثل في إصدار العملة بأنواعها. وتنظيمها ومراقبتها والإشراف عليها. تنظيم العمل المصرفى ورقابته والإشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع أدبيات كفاءته بما يحقق التنمية الاقتصادية

أهمية إدارة السيولة في الاقتصاد

سوسن الزبير ابراهيم
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزى

(1) الدكتور سيد الهوارى - إدارة البنوك - توزيع مكتبة عين شمس - القاهرة.

(2) ناظم محمد نورى الشمري - النقود والمصارف والنظرية النقدية - الناشر دار زهران للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى 1999 صفحة 221-223

(3) بارى سيجل - النقود والبنوك والاقتصاد - دار المريح - المملكة العربية السعودية - 1987م صفحة 174 .

والاجتماعية المتوازنة، إصدار السياسات النقدية والتمويلية وإدارتها بالتشاور مع وزارة المالية للوصول إلى الأهداف القومية للاقتصاد الوطني. العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستقرار سعر صرف الدينار السوداني كما من وظائفه أن يكون بنكاً ومستشاراً ووكيلاً في الشؤون النقدية والمالية للدولة. وبالرغم من أهمية كافة الوظائف، إلا أن إصدار السياسات النقدية والتمويلية وتحديد السيولة الكلية للاقتصاد وإدارتها ظلت أهم المرتكزات الأساسية لسياسات بنك السودان لارتباطها بالأهداف الاقتصادية الكلية التي يسعى البنك لتحقيقها تضامنياً وتكاملياً مع وزارات القطاع الاقتصادي.

تتيح النقود للذين يملكونها فرصة لأن يحصلوا على كمية السلع والخدمات التي يرغبون فيها في حدود كمية النقود التي بحوزتهم. ولكن الإفراط في كمية النقود في الاقتصاد للحد الذي يفوق المعدل الضروري لتحريك عجلة الاقتصاد يتسبب في كثير من الأحيان في ارتفاع الأسعار ما لم تقابله زيادة في العرض من السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم والذي يقود إلى تدني في معدلات سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. لذلك فإن تغيير العرض النقدي يعد من الوسائل الهامة التي تلجأ إليها السلطات الاقتصادية في المجتمع للتأثير على مجرى النشاط الاقتصادي. إذ أن زيادة عرض النقود عن حد معين يمكن أن يخلق موجة من الرواج قد يكون المجتمع في حاجة إليه وذلك إذا ما كان يعاني من حالة الركود أو الكساد. أما إذا كان المجتمع يعاني من ارتفاع في مستوى الأسعار أكبر من المستوى المرغوب فيه ففي هذه الحالة نحتاج إلى تخفيض كمية العرض النقدي لامتناسخ آثار ارتفاع الأسعار. إذ أن توازن الاقتصاد القومي يمكن أن يتم عند أي مستوى من مستويات التشغيل. ومن ثم ففي مراحل التشغيل الأولى للاقتصاد القومي، فإن زيادة كمية النقود لن تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الأسعار. وإنما تعمل الزيادة في عرض النقود إلى خلق قوة شرائية جديدة لدى أفراد المجتمع تولد طلباً جديداً من جانبهم

على السلع والخدمات الاستهلاكية وبالتالي زيادة هذه السلع والخدمات المطلوبة لامتناسخ الزيادة الجديدة في طلب الأفراد عليها. وليحقق المنتجين هذه الزيادة يزيد طلبهم للسلع والخدمات الإنتاجية والتي يحصلون عليها لأن الموارد الإنتاجية في المجتمع لم تصل إلى مستوى التشغيل الكامل بعد، وبالتالي مزيد من الأرباح تحفز المنتجين إلى زيادة الإنتاج. ويستمر الأمر كذلك حتى يصل المجتمع إلى مستوى التشغيل الكامل. بعدها يصبح الإنتاج عديم المرونة بالنسبة لزيادة العرض النقدي لعدم وجود موارد إنتاجية إضافية يمكن استخدامها لزيادة الإنتاج. في هذه المرحلة يمكن القول بأن أي زيادة في العرض النقدي تؤدي إلى زيادة في مستوى الأسعار دون أي زيادة في الناتج القومي الحقيقي.

وما سبق ذكره تتضح أهمية السيولة والدور الكبير الذي تلعبه في الاقتصاد. لذلك هدف هذا الموضوع لإبراز أهمية إدارة السيولة موضحاً الدور الذي تلعبه في توجيه الاقتصاد الكلي للبلاد. مستخدماً المنهج الوصفي لعكس أثر الوضع السيولي في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد.

كما هو معلوم يتكون عرض النقود من العملة المتداولة مضافاً إليها الودائع، وكذلك يساوي القاعدة النقدية مضروبة في المضاعف النقدي ومن هذه المكونات نجد إن هناك ثلاثة جهات تعمل على تحديد عرض النقود والتأثير عليه تتمثل في البنك المركزي، البنوك التجارية وسلوك الجمهور. وذلك من خلال تفضيل الجمهور للنقد السائل مقابل الودائع بالنسبة للجمهور. وبالنسبة للبنوك التجارية فهي تؤثر عن طريق ما يعرف بعملية خلق النقود عن طريق الودائع، ولكن باستطاعة الأفراد التأثير على حجم الودائع التي يمكن للجهاز المصرفي خلقها. إذا غيروا آراءهم بنقل النقود منها إليها. ويؤثر البنك المركزي من خلال الاحتياطات (القاعدة النقدية) ولكن نجد أن نسبة الودائع إلى الاحتياطات تحدد جزئياً بسلوك النظام المصرفي. إذ إن للبنوك التجارية الخيار أما أن تبقى على احتياطاتها غير مستخدمة مثل الاحتياطات الزائدة أو أن تقرضها. وتحدد السلطات



عرض النقد يساوى (-5) فى الودائع و (+1) فى العملة المتداولة بحوزة الأفراد يكون المجموع عبارة عن نقصان فى عرض النقد بمبلغ 4 بليون جنيه .

وإذا انخفضت العملات لدى الأفراد بقيمة 1 بليون جنيه عندما يقومون بإيداع هذا المبلغ في حساباتهم طرف البنوك، وإذا كانت نسبة الودائع إلى الاحتياطيات 5 : 1 فان زيادة الاحتياطيات ب 1 بليون تؤدي إلى زيادة الودائع ب 5 بليون مع نقصان في العملة المتداولة ب 1 بليون تكون الزيادة في عرض النقود بقيمة 4 بليون جنيه. لذلك فان تغيير الأفراد لما بحوزتهم من العملات والودائع وبتأثيرهم على احتياطيات الجهاز المصرفي ، فان ذلك سيؤدي إلى تضخم التغيرات في عرض النقد. إذا يتحكم البنك المركزي على القاعدة النقدية من خلال التحكم على متطلبات الاحتياطيات، وبالتأثير على العوامل المؤثرة على القاعدة النقدية (النقد الاحتياطي) يستطيع البنك المركزي التأثير

النقدية متطلبات الاحتياطيات القانونية المفروضة على الجهاز المصرفي. مثلاً إذا زادت القاعدة النقدية بمبلغ 1 بليون جنيه. فإذا وصل ربع الزيادة إلى احتياطيات البنوك أي مبلغ 250 مليون جنيه وزادت العملة المتداولة بين الناس بالباقي وهو 750 مليون جنيه. وإذا افترضنا ان نسبة الودائع للاحتياطيات 5:1 فان الودائع كجزء من عرض النقد ستزداد بحوالي (250*5) 1,250 بليون جنيه. نجد ان مجموع الزيادة في عرض النقد يساوى 2 بليون جنيه من العملة المتداولة والودائع وهذا يشكل ضعف الزيادة .

إذا قام الأفراد بتغيير في مكونات القاعدة النقدية مثلاً، إذا قام بعض الأفراد بسحب 1 بليون جنيه من حساباتهم الجارية طرف البنوك. وإذا كانت نسبة الودائع إلى الاحتياطيات 5 : 1 فان خسارة واحد بليون جنيه من الاحتياطيات يؤدي إلى نقصان في الودائع بحوالي خمسة بليون جنيه. فان تأثير ذلك على

عليها. وبالتالي التأثير على عرض النقود⁽¹⁾. إذا سيطر البنك المركزي على حجم القاعدة النقدية من خلال السيطرة على متطلبات الاحتياطات . ومن هنا نجد أن السلطات النقدية لا تتحكم حكماً كاملاً في الكتلة النقدية ويقتصر تأثير البنك المركزي من خلال تأثيره على احتياطات البنوك ويزداد هذا الأثر بالمضاعف النقدي والذي بدوره يتأثر بنسبة العملة لدى الجمهور إلى الودائع. من هنا تبرز أهمية البنك المركزي والذي يسعى إلى الموازنة بين الطلب على النقود والمعرض منها. إذ أن الطلب على النقود يحدده الأفراد من خلال حجم الإنتاج ونوعية النقود التي يفضلونها أما العرض النقدي فيحدده البنك المركزي من خلال كمية النقود باعتباره جهة الإصدار الوحيدة (العملة). ومن خلال السياسة النقدية والتمويلية التي يضعها ويتابع تطبيقها (الودائع). ويمكن شرح ذلك فيما يلي:

$$R = RR + ER$$

$$H = C + R$$

$$H = C + RR + ER \quad (1)$$

$$H = C + D \quad \text{بالقسمة على } M \quad (2)$$

$$M / H = (C + D) / (C + RR + ER) \quad (3)$$

$$\text{بالقسمة على } D$$

$$M / H = (C / D + D / D) / (C / D + R / D) \quad (4)$$

$$M / H = (Cr + 1) / (Cr + r) \quad (5)$$

$$M = (Cr + 1) / (Cr + r) * H$$

حيث:

H	القاعدة النقدية
C	العملة لدى الجمهور (المتداولة)
R	احتياطات البنوك
RR	الاحتياطي القانوني
ER	الاحتياطي الإضافي
D	الودائع
Cr	نسبة العملة للودائع (رغبة الجمهور) C/D
r	نسبة الاحتياطات إلى الودائع R/D

إن المضاعف النقدي يعرف بحاصل قسمة عرض النقود إلى القاعدة النقدية (mm) وهو عامل التناسب $(Cr + 1) / (Cr + r)$ والذي يعتمد على Cr و r والذي يبين حجم النقود التي يمكن خلقها بفعل وحدة واحدة من النقد الاحتياطي. وفي هذه الحالة يقال أن عرض النقود متغير خارجي لأنه يعتمد على القاعدة النقدية. وتأثير البنك المركزي يأتي من خلال التحكم في نسبة الاحتياطات إلى الودائع. إذ تقوم دائرة السك بصنع النقد ووضعه في التداول تحت الطلب من قبل البنوك التجارية التي تحتاج إليه كاحتياطي والأفراد الذين يودون استخدامه كعملة في التداول. كما أن المضاعف النقدي يتأثر بسلوك الجمهور المتمثل في نسبة العملة إلى الودائع التي تعتمد اعتماداً كلياً على تفضيل الجمهور للاحتفاظ بالنقود في شكل عملة أو ودائع⁽²⁾.

تختلف أدوات السياسة النقدية المتبعة باختلاف نوع الاقتصاد ودرجة نموه. ويمكن تقسيمها إلى أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة من حيث التطبيق.

إدارة السيولة في السودان:

يستخدم بنك السودان عدة وسائل وأدوات لتحقيق تنظيم السيولة (تقدير حجمها وتوفيرها) وتنظيم التمويل لتحريك النشاط الاقتصادي. وكنيجة للتطور الذي يشهده النظام المصرفي السوداني والذي انعكس في تحول البنك المركزي لاستخدام الأدوات الغير مباشرة. حيث ذهب إلى أبعد من ذلك باستحداث شهادات تتناسب مع النظام الإسلامي يتم استخدامها في السوق المفتوحة (شهادات المشاركة الحكومية (شهادة) وصكوك الاستثمار الحكومية (صرح) والتي هدفت إلى مشاركة القطاع الخاص في تمويل الحكومة. وشهادات البنك المركزي (شمم) والهدف الأساسي منها إدارة السيولة والتي استبدلت بشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب) بعد أن تمت تصفيته في العام 2004 لانخفاض المكون لها بعد خصصت بعض البنوك التجارية.

(2) معهد صندوق النقد الدولي - كورس البرمجة المالية - واشنطن - 2002.

(1) بارى سيجل - النقود والبنوك والاقتصاد - دار النشر دار المريخ صفحة 176-174.

$$\text{LOG (CPI)} = 2.7573 + 0.1737 * \text{LOG (CC)} + 0.1852 * \text{LOG (CC «-1»)}$$

LOGCPI الرقم القياسي للأسعار - لوغريثم.

LOGCC حجم العملة المتداولة - لوغريثم

من نتائج التحليل أعلاه يتضح أن متغير العملة المتداولة يفسر نسبة عالية من جملة التغيرات التي تتم في متغير المستوى العام للأسعار تبلغ 77 % كما تبين قيم معامل التحديد المصحح وذلك بمعنوية عالية جدا للاختبار الفردي والكلّي للنموذج. إذا أن هنالك علاقة طردية قوية جداً ومعنوية إحصائياً بين متغير العملة المتداولة من جهة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة من 1990-2007 والذي يتوافق والنظرية الاقتصادية غير أن ذلك يعتبر مؤشراً فقط لتلك العلاقة.

ومن قياس اتجاه وقوة العلاقة بين عرض النقود وبين متغير الناتج المحلي الإجمالي مستخدمين معامل الارتباط البسيط. وفقاً لهذا المعيار فإن درجة الارتباط بين متغير السيولة ومتغير الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1990 - 2007 قوية كما تشير نتائج التحليل أدناه :

$$\text{LOG(M)} = 0.7715741657 * \text{LOG (GDP)}$$

GDP الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
M عرض النقود

نتيجة التحليل تشير إلى إمكانية تفسير حوالي 82 % من المتغيرات الكلية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عن طريق التغيرات التي تتم في حجم العملة المتداولة وذلك بمعنوية عالية جدا للاختبار الفردي والكلّي. إذا توجد علاقة موجبة بين حجم العملة المتداولة وحجم النشاط الاقتصادي والمتمثل في الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يتوافق مع النظرية إذ أن أهم الأسباب لوجود العملة هو استخدامها كوسيلة لتبادل السلع والخدمات ولهذا فإن تطورها يجب أن يعكس الأنشطة الاقتصادية.

ومن الأدوات التي استخدمها البنك المركزي لتنفيذ سياسته النقدية والتمويلية نسبة الاحتياطي القانوني الذي شهد تطبيقه تطوراً ملحوظاً. إذ أصبح بحسب أسبوعياً وكذلك شهدت نسبة الاحتياطي ومكوناتها مرونة في التعديل حسب متطلبات الوضع النقدي. وأيضاً استخدم البنك نسبة السيولة الداخلية. أما في جانب تنظيم التمويل استخدم بنك السودان المركزي هامش المربحة ونسب المشاركة كمؤشرات لتوجيه التمويل حسب الأهداف الاقتصادية للدولة بالإضافة للتوجيهات والمنشورات المستمرة التي تنظم السيولة والتمويل. والأدوات التي استخدمها البنك كثيرة ولأن المجال لا يسمح بذكرها والتحدث عنها اكتفينا بذكر هذا الجزء منها.

ولإيمان البنك بأهمية توفر السيولة إذ أنها الدينمو المحرك لعجلة الاقتصاد بالحجم المناسب وفي الوقت المناسب ظل يعمل بكل اجتهاد لتحقيق هدف توفير وإدارة السيولة إدارة مثلى. وحتى يتمكن من معرفة ما إذا حقق البنك المركزي هدفه لابد لنا من استعراض بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم) والتي تعتبر السيولة هدف وسيط للوصول إليها. وقبل ذلك لابد لنا من التأكد من علاقة السيولة بالناتج المحلي الإجمالي من ناحية ومعدل التضخم من ناحية أخرى. حتى يتمكن من استعراضها كدليل لتقييم فعالية أدوات السياسة النقدية التي طبقت خلال الفترة من 1990-2007.

كما ذكر سابقاً فإن العملة المتداولة أحد مكونات عرض النقود. كذلك تؤثر على عرض النقود كأحد مكونات القاعدة النقدية وكنسبة مؤثرة على المضاعف النقدي. إذاً حتى نتحقق من علاقتها مع المستوى العام للأسعار نجرى عملية الانحدار البسيط هذه على بيانات حجم العملة المتداولة والمستوى العام للأسعار خلال الفترة من (1990-2007) باعتبار أن الودائع (المكون الآخر لعرض النقود) طرف الجهاز المصرفي مما يجعل من السهل إدارتها.

أهم المؤشرات الاقتصادي للفترة (1990-2007)

العام	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ثابت)	معدل التضخم	سعر الصرف	معدل نمو عرض النقود
1990	7	67	0.5	46
1991	1.2	123	1.5	66.5
1992	11.3	119	10	169
1993	12.3	101	21.5	91
1994	7.2	116	31.5	54
1995	9.4	69	83.2	74
1996	(8)4.5	(30)133	146	(45) 65
1997	(9.6) 6.6	(20) 47	172.2	(24) 37
1998	(6.2) 6	(14) 17	237	(22.6) 29
1999	(6.2) 6.2	(12) 14.2	(260) 258	(22.6) 25
2000	(6.5) 8.3	(10) 8.1	(260) 257.3	(19.4) 32.98
2001	(6.5) 6.4	(7) 4.9	(258) 258.9	(15) 24.7
2002	(7) 5.9	(7) 8.3	(260) 262.5	(22) 30
2003	(5.8) 6	(7) 7.4	(260) 260.9	(23) 30.3
2004	(6.5) 7.2	(6.5) 8.5	(250.6) 257.9	(25) 30.8
2005	(8.5) 8.7	(7.5) 8.5	243.5	(28) 44.7
2006	(10) 9.4	(8) 7.2	217.15	(30) 27.4
2007	(10) 10.5	(8) 8.1	201.59	(34) 10.3

المصدر : بنك السودان

الأرقام بين القوسين هي المعدلات المستهدفة

ارتفاع معدلات التضخم لانه لم يستوعب في النشاط الاقتصادي لذلك فأن معدل نمو الناتج المحلي لم يرتفع. ومن نتائج التحليل نستطيع ان نقول ان بنك السودان المركزي استطاع ان يدير السيولة إدارة مكنته من تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي مع استقرار ملحوظ في معدلات التضخم. ونسبة للأثر الواضح الذي ظهر في العلاقة الموجبة بين العملة المتداولة من جهة والمستوى العام للأسعار والناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى أوصى بتطوير وسائل الدفع الأخرى خلاف العملة (كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية) وتحول دفع الأجور والمرتبات إلى وسائل أخرى خلاف الدفع النقدي، حتى يتمكن البنك المركزي من اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب لسهولة إدارة العملة داخل الجهاز المصرفي.

بالنظر للجدول أعلاه وكما ثبت سابقا فان علاقة العملة المتداولة والمستوى العام للأسعار موجبة وكذلك الناتج المحلي الإجمالي وبالمقارنة يلاحظ أن كلما زاد معدل نمو عرض النقود يزداد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ويكون مستقرا أو ناقصا معدل التضخم مما يؤكد أن عرض النقود استوعب في النشاط الاقتصادي لذلك لم يتسبب في ارتفاع معدلات التضخم، ويظهر ذلك في بعض السنين إذ أن ارتفاع عرض النقود أدى إلى



الأداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة (2004 - 2008)

ابوعلامه محمد فضل الله الترابي - مصرف الساحل والصحراء - السودان

1. مقدمة:

مجلة المصرفي الصادر في يونيو 2006. في تلك الفترة كان قد تبقى لفترة الاستراتيجية القومية الشاملة عامين بالإضافة إلى فترة البرنامج الاقتصادي للفترة (2004-2001). وقد خلص الموضوع إلى أن الدولة استطاعت أن تحقق معدلات النمو الموجبة المستهدفة واستطاعت أن تحافظ على معدلات التضخم عند مستويات معقولة. وقد لاحظنا في تلك الفترة أن النمو الاقتصادي أصبح لا يتأثر بتدهور القطاع الزراعي، في ظل وجود النمو المضطرب لقطاع الصناعة والتعدين، وذلك نتيجة للمساهمة المعتبرة لسلعة البترول في قطاع الصناعة والتعدين. وتوقعنا أن يكون هنالك دور كبير للبترول في تنمية ونهضة الاقتصاد السوداني إذا تم استغلال عائده بصورة سليمة وفعالة.

تم تناول موضوع الأداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة (1992-2000) في العدد السابع والعشرون من مجلة المصرفي الصادر في مارس 2003 وهي الفترة التي تبنت فيها الدولة برنامج الاستراتيجية القومية الشاملة (1992-2002). وقد تم التركيز على الجانب المالي من الاستراتيجية وخلص الموضوع إلى أن الدولة استطاعت في تلك الفترة، إلى حد ما، أن تحقق معدلات نمو موجبة وان تقلل من حدة التضخم، إلا أن السياسات المالية لم تكن كافية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وقد تم أيضاً تناول موضوع الأداء المالي والنمو الاقتصادي في السودان للفترة (2000-2004) في العدد الأربعون من

حيث كانت مساهمة المصادر الداخلية حوالي 34 % في المتوسط لعامي 2004 و2007 وحوالي 70 % في المتوسط لعامي 2005 و2006. ولكن على الرغم من ذلك فقد ظل معدل التضخم في حدود 8 % للفترة. وهذا يوضح بان معدل التضخم اصبح لا يتأثر بارتفاع أو انخفاض مساهمة المصادر الداخلية في تمويل العجز كما في الدراسات السابقة. كما نلاحظ أيضاً أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه السوداني قد ظل مستقراً في حدود 2.22 جنيه. السبب في ثبات معدل التضخم في حدود 8 % واستقرار سعر الصرف يرجع في المقام الأول إلى السياسات النقدية والتمويلية الفعالة التي ظل ينتهجها بنك السودان المركزي.

جدول رقم (1)

الأداء المالي للقطاع العام للفترة 2007-2004 المبالغ بملايين الجنيهات

البيان	2004	2005	2006	2007
الإيرادات	10,239	12,184	15,075	17,941
النفقات	11,039	13,847	18,253	20,971
الموقف العام	800-	1,663-	3,178-	3,030-
% الدخل القومي	1.6 %	2.5 %	3.9 %	3.2 %
مصادر التمويل				
خارجية	500 (63)	481 (29)	967 (30)	2,090 (69)
داخلية	300 (37)	1,182 (71)	2,211 (70)	940 (31)
معدل التضخم	8.8 %	8.4 %	7.2 %	8.1 %

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي.

الأرقام بين الأقواس تمثل النسب المئوية من العجز الكلي

4. الإيرادات العامة:

يلاحظ من الجدول رقم (2) بان الإيرادات العامة ظلت تسجل ارتفاعاً مستمراً حيث ارتفعت من 10,239 مليون جنيه في العام 2004 إلى 17,941 مليون جنيه

ستتناول هذه الدراسة نظرة تحليلية للأداء المالي والنمو الاقتصادي للفترة 2004-2007. وتشمل هذه الفترة العام الأخير للبرنامج الاقتصادي (2001-2004) وجزء من البرنامج الاقتصادي متوسط المدى (2004-2009). بالإضافة إلى استراتيجية تخفيف حدة الفقر.

2. أهداف وموجهات الفترة (2004-2007):

في إطار بروتوكولات اتفاقية السلام والبرامج الاقتصادية المتبعة، والعمل على تخفيف حدة الفقر. يمكن تلخيص أهم أهداف وموجهات هذه الفترة في الآتي:

- 1 - المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
- 2 - تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي بما يعادل 9 % في المتوسط.
- 3 - الاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود 8 %.
- 4 - المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- 5 - رفع كفاءة الأداء في الاقتصاد القومي عن طريق زيادة بناء القدرات.
- 6 - العمل على زيادة الإيرادات من موارد حقيقية.
- 7 - ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي.
- 8 - الالتزام بتوفير المخصصات المالية الممولة للولايات نتيجة لتطبيق اتفاقية السلام.
- 9 - التوسع في برامج التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر.

10 - زيادة الإنفاق على القطاع الزراعي.

11 - التركيز على الأعمار والتنمية في المناطق المتأثرة بالحرب.

12 - الاستثمار في تأهيل البنية التحتية وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

3. الأداء المالي للقطاع العام:

سجل أداء القطاع العام موقفاً سالباً للفترة 2004-2007 حيث نلاحظ من الجدول رقم (1) أن العجز في الميزانية ظل متواصلاً. إذ بلغ 800 مليون جنيه في العام 2004 وارتفع إلى 3,030 مليون جنيه في العام 2007. هذا العجز يمثل حوالي 2.8 % في المتوسط من الدخل القومي. تم تمويل هذا العجز من المصادر الداخلية والمصادر الخارجية بنسب متفاوتة

جدول رقم (3)
المصروفات العامة للفترة 2004-2007
المبالغ بملايين الجنيهات

البيان	2004	2005	2006	2007
1- الباب الأول	10,196	10,209	11,703	13,233
أ + ب + ج	(92)	(74)	(64)	(63)
أ- الفصل الأول	2,733	3,011	3,957	4,901
ب- الفصل الثاني	4,360	3,786	4,206	4,538
ج- الفصل الثالث	3,103	3,412	3,540	3,794
2- الباب الثاني	0.00	0.00	2,956	3,351
	(0.0)	(0.0)	(16)	(16)
3- الباب الثالث	842	3,638	3,594	4,387
	(8)	(26)	(20)	(21)
الإجمالي	11,038	13,847	18,253	20,971
	(100)	(100)	(100)	(100)
% الدخل القومي	% 22.4	% 21.5	% 23	% 22.4

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي
توضيحات:

الباب الأول: إنفاق الحكومة الاتحادية.

الفصل الأول: الأجور والتحسينات والمزايا.

الفصل الثاني: مصروفات التشغيل والبنود الممرضة والدعم الاجتماعي العام.

الفصل الثالث: مصروفات التنمية القومية والمساهمة في رؤوس الأموال.

الباب الثاني: تحويلات لحكومة الجنوب.

الباب الثالث: تحويلات لحكومات الولايات الشمالية.

يتبين من الجدول رقم (3) أن المصروفات العامة قد ارتفعت من 11,038 مليون جنيه في العام 2004 إلى 20,971 مليون جنيه في العام 2007. ونلاحظ بان نسبة المصروفات العامة من الدخل القومي تمثل حوالي 22.3%.

على الرغم من أن مصروفات الحكومة الاتحادية ظلت في ارتفاع مستمر إلا ان نسبة هذه المصروفات من إجمالي المصروفات قد انخفضت من 92 % في العام 2004 إلى 63 % في العام 2007. والسبب في ذلك

في العام 2007 وعلى الرغم من هذا الارتفاع فان نسبة الإيرادات إلى إجمالي الدخل القومي ظلت شبه ثابتة في حدود 19 %.

الإيرادات غير الضريبية تشكل حوالي 61 % في المتوسط من إجمالي الإيرادات وقد ظلت تسجل ارتفاعاً مستمراً منذ العام 2000. وذلك لدخول سلعة البترول ومشتقاته في الناتج القومي في ذلك الوقت. أما في جانب الإيرادات الضريبية، والتي تمثل حوالي 39 % من إجمالي الإيرادات، فنلاحظ أن الحكومة اعتمدت بصورة كبيرة على الإيرادات الضريبية غير المباشرة، والتي تشمل الرسوم الجمركية، رسوم الإنتاج، وضريبة القيمة المضافة. هذا الاعتماد الكبير على الضرائب غير المباشرة سيؤثر سلباً على الإنتاج لأنه سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج. بالإضافة إلى ذلك، فان الاعتماد على الضرائب غير المباشرة سيتحمل عبئه المستهلكون ومعظمهم من أصحاب الدخل الضعيف مما قد يؤثر سلباً على تحقيق العدالة الاجتماعية.

جدول رقم (2)

الإيرادات العامة للفترة (2004 - 2007)
المبالغ بملايين الجنيهات

البيان	2004	2005	2006	2007
1- ضريبة	4,203	5,007	5,881	6,530
(أ + ب)	(41)	(41)	(39)	(36)
أ- مباشرة	746	951	951	1,097
ب- غير مباشرة	3,457	4,056	4,930	5,433
2- غير ضريبية	6,036	7,177	9,194	11,411
	(59)	(59)	(61)	(64)
إجمالي الإيرادات	10,239	12,184	15,075	17,941
(1 + 2)	(100)	(100)	(100)	(100)
% الدخل القومي	20.8%	19%	19%	19%

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

الأرقام بين الأقواس تمثل النسب المئوية من إجمالي الإيرادات.

5. المصروفات العامة:

الجدول رقم (3) يبين موقف المصروفات العامة خلال الفترة 2004-2007.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن مصروفات التنمية قد ارتفعت من 1,941 مليون جنيه في العام 2004 إلى 3,177 مليون جنيه في العام 2007. ويتضح من الجدول أن القطاع الزراعي ما زال يحظى بنسبة كبيرة من مصروفات التنمية، حيث بلغت في المتوسط حوالي 48 %، باعتباره القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني. من الجدول نلاحظ أن هنالك تركيز كبير ونسبة 80 % في المتوسط على قطاعات الزراعة، الطاقة والتعدين، والنقل والطرق والجسور، باعتبارها قطاعات رئيسية في الاقتصاد القومي. كما نلاحظ بأن التنمية الاجتماعية قد حظيت باهتمام كبير، من خلال تنمية الموارد البشرية والبحث العلمي، حيث حظيت في المتوسط بنسبة 9 % من إجمالي مصروفات التنمية. أما قطاع الصناعة فلم يحظى بنسب معتبرة من مصروفات التنمية حيث أن النسبة قد ظلت متأرجحة. فقد بلغت حوالي 11 % في المتوسط لعامي 2004 و 2007. وحوالي 4 % فقط في المتوسط لعامي 2005 و 2008. ولكي يتمكن الاقتصاد السوداني من الانطلاق فلا بد من التركيز بصورة أساسية، على قطاع الصناعة باعتباره المحرك الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقياس تقدم ورقى الشعوب. وأن التنمية الاقتصادية السليمة تقتضي بناء قاعدة صناعية واسعة ومتطورة تستوعب كافة الموارد المتاحة وترفع الكفاءة الإنتاجية لهذا القطاع كما ونوعاً.

6 . موقف الناتج المحلي الإجمالي:

هدفت موازنات الفترة 2004-2007 بصورة أساسية إلى تحقيق معدلات نمو موجبة ومستدامة في الاقتصاد القومي بما يعادل 9% في المتوسط. مع الاستمرار في ضبط معدلات التضخم في حدود 8%. بالإضافة إلى المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية. الجدول رقم (5) يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 1982/81 للفترة 2004-2007.

يرجع إلى ارتفاع مصروفات الباب الثاني (تحويلات لحكومة الجنوب) والباب الثالث (تحويلات لحكومات الولايات الشمالية)، إذ ارتفعت نسبتهما من إجمالي المصروفات من 8 % في العام 2004 إلى 37 % في العام 2007 لالتزام الحكومة بتوفير المخصصات المالية المحولة للولايات نتيجة لتطبيق اتفاقية السلام. الجدير بالملاحظة أن الحكومة قامت بتوزيع مصروفات الباب الأول على الفصول الثلاثة، بما فيها مصروفات التنمية القومية والمساهمة في رؤوس الأموال، بنسب شبه متساوية. وهذا يوضح الاهتمام الكبير من جانب الحكومة بأهمية الصرف على التنمية القومية. جدول (4) يوضح مصروفات التنمية للفترة المذكورة.

جدول رقم (4)

مصروفات التنمية للفترة (2007-2004) المبالغ بملايين الجنيهات

البيان	2004	2005	2006	2007
1- الزراعة	896	938	1,112	1,644.2
	46%	50.7%	43.6%	52%
2- الطاقة والتعدين	367	319	410	833.5
	19%	17.3%	16%	26%
3- المياه	72	6	0.0	1.1
	4%	0.3%	0.0%	0.03%
4- النقل والطرق والجسور	205	347	336	297.3
	10%	18.8%	13%	9%
5- التنمية الاجتماعية	128	140	345	256.8
	7%	7.6%	13.4%	8%
6- الصناعة	181	73	323	112
	9%	3.9%	12.6%	4%
7- احتياطي التنمية	92	26	35	32.1
	5%	1.4%	1.4%	1%
الإجمالي	1,941	1,849	2,561	3,177
	100%	100%	100%	100%
مصادر التمويل				
تمويل محلي	75%	77%	71%	67%
تمويل خارجي	25%	23%	29%	33%

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي



يتضح من الجدول رقم (5) أن الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 1982/81 قد ارتفع من 17.3 مليون جنيه في العام 2004 إلى 24.6 مليون جنيه في العام 2007 وبمعدل نمو متزايد، حيث ارتفع معدل النمو من 7.2 % للعام 2004 إلى 10.5 % للعام 2007. ظل معدل النمو في تزايد مستمر، على الرغم من تذبذب نمو القطاع الزراعي، والسبب في ذلك يرجع إلى معدلات النمو الموجبة للقطاعات الأخرى وقطاع البترول على وجه الخصوص.

يساهم القطاع الزراعي في الناتج المحلي بحوالي 39 % في المتوسط للفترة 2004-2007. لقد ظل القطاع الزراعي في الفترات السابقة يساهم بأكثر من 50 % من الناتج المحلي إلا أن مساهمته ظلت تسجل تناقصاً مستمراً بسبب الزيادة المستمرة لمساهمة قطاع البترول حيث ارتفعت من 10 % في العام 2004 إلى 19 % في العام 2007.

على الرغم من أن قطاع البترول يساهم في المتوسط

جدول رقم (5)
الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 1982/81
للفترة (2004-2007)
المبالغ بملايين الجنيهات

البيان	2004	2005	2006	2007
الزراعة	7.7 44.5%	7.5 40%	8.2 37%	8.7 35%
الصناعة	2.7 15.5%	2.5 13%	2.7 12%	2.9 12%
البترول	1.7 10%	2.9 15%	3.4 15%	4.6 19%
الخدمات	5.2 30%	6.1 32%	7.9 36%	8.4 34%
الإجمالي	17.3 100%	19 100%	22.2 100%	24.6 100%
معدل النمو %	7.2	8.1	10	10.5

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بحوالي 15 % من الناتج المحلي للفترة 2004-2007 إلا أنه ومن خلال الجدول رقم (6) نلاحظ بأن نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات قد ظلت تسجل ارتفاعاً مستمراً حيث ارتفعت من 82% للعام 2004 إلى 95% للعام 2007. هذا الوضع يوضح بأن هنالك مشكلة حقيقية في صادرات القطاعات غير البترولية، الأمر الذي يتطلب إيجاد وسائل وسبل لتنمية وتطوير الصادرات غير البترولية لان الاعتماد الكبير على الصادرات البترولية ربما يؤثر سلباً على أداء الصادرات، ومن ثم أداء الموازنة العامة، في حالة انخفاض الأسعار العالمية للبترول و / أو انخفاض العرض الداخلي للبترول، خاصة وأنه سلعة ناضبة.

7 النتائج والتوصيات:

أهم النتائج لفترة الدراسة يمكن تلخيصها في الآتي:

- 1/ هنالك عجز متواصل في الميزانية بسبب الإنفاق المتزايد للمخصصات المالية المحوّلة للولايات نتيجة لتطبيق اتفاقية السلام.
- 2/ هنالك تحسن واستقرار واضح، عن الفترات السابقة، في نسب الإيرادات والنفقات العامة من الناتج القومي، إذ بلغت في المتوسط حوالي 19 % و 22.3 % على التوالي.

جدول رقم (6)

الصادرات السودانية للفترة (2004-2007) (بملايين الدولارات)

- 3/ هنالك تغير في هيكل الإيرادات العامة، كما في الدراسة السابقة، لصالح الإيرادات غير الضريبية. إذ نجد أنها في تزايد مستمر.
 - 4/ ما زالت الحكومة تعتمد في إيراداتها الضريبية، وبصورة كبيرة، على الضرائب غير المباشرة.
 - 5/ نجحت الحكومة في تحقيق معدلات النمو الموجبة المستهدفة.
 - 6/ استطاعت الحكومة أن تحافظ على ضبط معدلات التضخم عند المستويات المستهدفة.
 - 7/ استطاعت الحكومة أن تحافظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
 - 8/ لم يحظى القطاع الصناعي، الذي يعتبر المحرك الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بنسبة معتبرة من مصروفات التنمية.
- أهم التوصيات يمكن تلخيصها في الآتي:**
- يجب تغيير هيكل الإيرادات الضريبية بعدم الاعتماد بصورة كبيرة على الإيرادات الضريبية غير المباشرة، الأمر الذي سيؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج ورفع العبء الضريبي عن أصحاب الدخول المحدودة.
- على الحكومة زيادة الإنفاق على القطاع الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومقياس تقدم ورقى الشعوب.
- يجب على الحكومة الاهتمام بتطوير وترقية الصادرات غير البترولية وعدم الاعتماد بصورة كبيرة على الصادرات البترولية.
- توجيه جزء معتبر من عائد الصادرات البترولية لتنمية القطاعات الإنتاجية.

البيان	2004	2005	2006	2007
الصادرات غير البترولية	677.3	636.9	569.4	463.0
الصادرات البترولية	3100.5	4,187.4	5,087.2	8,418.3
إجمالي الصادرات	3777.8	4826.3	5,656.6	8,881.3
نسبة الصادرات غير البترولية لإجمالي الصادرات	18 %	13 %	10 %	5 %
نسبة الصادرات البترولية لإجمالي الصادرات	82 %	87 %	90 %	95 %

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي



يوسف عثمان إدريس
الإدارة العامة للأسواق المالية
بنك السودان المركزي

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية

2009/3 الصادر بتاريخ 2009/3/3 م .
ثانياً: غير مسموح لشركات الصرافة التعامل مع الهيئات
الدبلوماسية والأجنبية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الإقليمية
والدولية العاملة بالسودان. على أن تتم عمليات تلك الجهات عن
طريق حساباتها الخاصة لدى المصارف التجارية العاملة بالبلاد.
ثانياً: منشورات الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي:

1 - المنشور رقم 2009/8 م بتاريخ 2009/4/28 والمتعلق باسـس
وضوابط واجراءات خطابات الضمان وتقرر بموجبه حظر اصدار
خطابات الضمان المصرفى لعمليات التجارة المحلية والاستيراد
وذلك إلحاقاً لمنشور بنك السودان المركزي رقم 2009/7 بتاريخ 22
مارس/2009

2 - المنشور رقم 2009/9 م بتاريخ 2009/4/28 حول موجّهات المصارف
للعمل في التمويل الأصغر وذلك في إطار سياسات بنك السودان
المركزي الرامية الى توجيه المزيد من الموارد للتخفيف من حدة الفقر
حفزاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ودعماً للمنشآت الصغيرة
في القطاعات الإنتاجية والخدمية ولأجل الإستخدام الأمثل
للنسبة المحددة 12 % من محفظة التمويل في التمويل الأصغر
والصغير. واشتمل المنشور المشار إليه على الموجّهات التالية:

1/ على المصارف اختيار السبل والترتيبات المؤسسية المناسبة
بناءً على التقييم الذاتي للقدرات والخطط المستقبلية والأهداف
وتوقعات النمو في قطاع التمويل الأصغر ووضع خطة من أجل
توجيه ما لا يقل عن 12 % من المحفظة التمويلية للتمويل الأصغر
والصغير. مع مراعاة منح الأولوية للتمويل الأصغر.

2/ على المصارف توجيه الموارد حسب التوزيع السكاني والجغرافي
بالتركيز على المناطق الريفية مع ضرورة عدالة التوزيع بين الولايات
وفقاً لموجّهات الاستراتيجية العامة للدولة للتنمية والاستثمار.

3/ لتحقيق التنمية المتوازنة في القطاعات المستهدفة. على المصارف
عند منح التمويل الصغير إعطاء الأولوية للأنشطة التالية:

في إطار تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي للعام 2009م والتي
تشتمل على السياسات النقدية والتمويلية والمصرفية وسياسات
النقد الأجنبي. والمراجعة والتقييم المستمر لهذه السياسات وفقاً
للمتغيرات والأوضاع الاقتصادية. تم إصدار عدد من المنشورات خلال
الربيع الثاني من العام. على النحو التالي:
أولاً: منشورات إدارة السياسات:

1 - ملحق منشور إدارة السياسات رقم 2009/6 م بتاريخ
2009/4/5 م معنون إلى كافة المصارف المعتمدة والصرافات حول
الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع وذلك في إطار المراجعة
المستمرة للضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي. وقد تقرر
تعديل الفقرة (2) البند خامساً بالفصل السادس من كتيب
ضوابط وتوجيهات النقد الأجنبي للعام 2008م المتعلقة بالهامش
بين سعر الشراء وسعر البيع لتصبح كالآتي:

(يكون الهامش بين سعر الشراء وسعر البيع 0.4 % من سعر
الشراء لكافة العملات الأجنبية القابلة للتحويل والمحددة في
النشرة الدورية التي تصدرها إدارة النقد الأجنبي ببنك السودان
المركزي كحد أقصى في المصارف والصرافات لكل المبيعات).

2 - ملحق منشور إدارة السياسات رقم 2009/7 م بتاريخ
2009/5/31 م معنون إلى كافة شركات الصرافة المعتمدة حول
تعديلات في ضوابط النقد الأجنبي (ضوابط الصرافات) وذلك في
إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات
النقد الأجنبي. وقد تقرر بموجبه الآتي:

أولاً: أن لا يتجاوز المبلغ المباع بواسطة شركة الصرافة للمسافر
الواحد للخارج ألف وخمسمائة يورو أو ما يعادله من العملات
الحرّة الأخرى. شريطة تسليم خمسمائة يورو أو ما يعادلها من
العملات الحرّة الأخرى نقداً وإجراء تحويل بالمتبقي وقدره ألف يورو
لصالح الشخص المسافر للبلد المقصود السفر إليه. وذلك بعد
تقديم المستندات المشار إليها في ملحق إدارة السياسات رقم

أ - القطاع الزراعي (الحيواني والنباتي):

منح التمويل الزراعي للمشاريع المساندة للتمويل الأصغر الممولة من قبل المصارف وذلك حسب المؤشرات التالية:

- تمويل تملك الآليات الزراعية من تركترات وحاصدات وعربات نقل ومشاتل ومشاريع اكثار البذور كمدخلات للإنتاج
- تمويل تملك وتشغيل المخازن المبردة، المخازن العادية، عربات النقل، محطات المياه لطرق الماشية... الخ كمعينات داخل موقع الإنتاج
- تمويل مشروعات التعبئة والتغليف، عربات التوزيع والمعارض كمعينات لتسويق منتجات المستهدفين من العملاء.
- تمويل عمليات تخزين وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية.

ب - القطاع الصناعي والحرفي:

- تمويل تملك الحرفيين والمهنيين آلات ومعدات المنشآت الصغيرة مثل تأسيس الورش ومعدات الخراطة ومعامل صناعة الملابس وورش تصنيع الآليات.
- تمويل الآلات الجديدة وقطع الغيار للمشاريع القائمة.
- تمويل الإنشاءات والمباني والتجهيزات للمصانع الصغيرة (الجميلونات) ومعدات البناء والمقاولات.
- تمويل معدات وآليات الصناعات التحويلية الصغيرة مثل المدابع، المسالخ، مصانع الزيوت الصغيرة... الخ.

ج - القطاع الخدمي والاستهلاكي:

- تمويل المطابع الصغيرة وأدوات الطباعة
- تمويل المحال التجارية
- التمويل العقاري والسكني.
- تمويل مواد البناء.
- تمويل السكن الاقتصادي.
- تمويل قطاع نقل المواطنين والبضائع المحلية.

4. مراعاة الجانب التنموي للمشاريع الصغيرة بمراعاة منح التمويل في آجال متوسطة وطويلة ترتبط بالتدفقات النقدية للمشروع على ألا تتعدى فترة المشروع خمس سنوات

5. استيفاء الشروط والموجهات بعدم منح التمويل الذي يتجاوز مبلغ الـ 10 آلاف جنيه ما لم يصدر أي استثناء بذلك من بنك السودان المركزي.

6. التنسيق مع الجهات المعنية بتنمية وتطوير التمويل الصغير والأصغر

7. وضع سياسة للتمويل وتوظيف الموارد والإستخدام حسب موجهات السياسة التمويلية للعام 2009م.

8. اعداد خطة تنفيذية سنوية تحدد فيها الموارد وخطة للمتابعة توضع فيها مؤشرات للاداء وذلك بالتنسيق مع وحدة التمويل الأصغر ببنك السودان المركزي.

3 - المنشور رقم 2009/10م بتاريخ 30/أبريل/2009 معنون لكافة المصارف العاملة تقرر بموجبه قيام المصارف بتوفير شبكة ربط احتياطية وذلك من خلال شركة كنفار على أن تكون ذات تواجد مستمر ومتكامل وموثوق. شريطة أن تكون هذه الشبكة جاهزة للعمل بنهاية شهر مايو 2009 مع الأخذ في الاعتبار الموجهات التالية:

1 - سوف لن يقبل بنك السودان المركزي أي تعليل من المصارف بعدم توفر الاتصال بعد اكتمال قيام الشبكة الاحتياطية.

2 - يجب أن تكون الخدمة مستقرة ومؤمنة مع توفر الحماية اللازمة

3 - توفر الدعم والمساندة من قبل مزود الخدمة.

4 - اتفاقيات مستوى الخدمة يجب أن ترتقي لطموحات القطاع المصرفي ومستخدمي الشبكة المصرفية من عملاء المصارف.

4 - المنشور رقم 2009/11م بتاريخ 2009/6/3 حول موضوع المركبات المستوردة بموجب قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999م تعديل 2007 والعفاة من الرسوم الجمركية وتقرر بموجبه عدم رهن المركبات المستوردة بموجب قانون تشجيع الاستثمار إلا بعد الرجوع لسلطات الجمارك، وذلك في إطار سياسات بنك السودان المركزي الرامية إلى تحقيق السلامة المالية وحفاظاً على أصول المصارف ومواردها ولتقليل المخاطر المتوقعة عند التصرف في الضمانات وتسجيلها.

5 - المنشور رقم 2009/12م بتاريخ 8/يونيو/2009 حول السقف اليومي لمشتريات البطاقة المصرفية في نقاط البيع، تقرر بموجبه تعديل الفقرة أولاً (ب) من منشور بنك السودان المركزي رقم 2006/2 بتاريخ 6/مارس/2006 الخاص بسياسات محول القومي للقيود وذلك بتحديد سقف يومي لمشتريات البطاقة المصرفية الإلكترونية بواسطة نقاط البيع ليصبح مبلغ خمسة آلاف جنيه على ألا يربط مع السقف المحدد للسحب النقدي للبطاقة وهو مبلغ ألفين جنيه.

6 - المنشور رقم 2009/13م بتاريخ 2009/6/17 بعنوان تغطية الأرصدة المدينة للحسابات الجارية للمصارف طرف البنك المركزي تقرر بموجبه دعوة المصارف الالتزام بالآتي:

1/ الاحتفاظ بأوراق مالية مقبولة بما يعادل نسبة 50 % من السيولة العامة حسبما ورد في المنشور رقم 2009/4 بتاريخ 2/فبراير/2009 الخاص بنسب السيولة العامة في المصارف يحتفظ بها كضمان لصالح بنك السودان المركزي وذلك بهدف مقابلة احتياجات المقاصة. حيث يقوم بنك السودان المركزي بشراء الأوراق المالية المحجوزة لديه عند الحاجة لتغطية الرصيد المدين.

2/ مخاطبة شركة السودان للخدمات المالية لحجز الأوراق المالية المراد استخدامها لصالح بنك السودان المركزي ولا يجوز التصرف فيها إلا بتوجيه من بنك السودان المركزي على أن تستفيد المصارف من العائد على هذه الأوراق خلال فترة الحجز.

3/ استبدال / تجديد الأوراق المالية فور انتهاء آجالها.

4/ مراقبة السيولة على أساس آجال الموارد والاستخدامات يومياً

وان يتم إرسال تقارير شهرية إلى بنك السودان المركزي.

7 - المنشور رقم 2009/14م بتاريخ 2009/6/29 يتعلق بدعم أصحاب الودائع الاستثمارية وقد وجه فيه بنك السودان المركزي المصارف بضرورة الالتزام بالآتي:

(1) السعي نحو بناء الاحتياطات الداعمة كما جاء في معيار الخصاصات والاحتياطات الصادر في العام 2003.

(2) الحصول على موافقة مجلس الإدارة قبل دعم العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار والإفصاح التام عن حجم الدعم ومصدره.

(3) عدم منح الدعم إلا بغرض التوافق مع متوسط العائد الموزع من المصارف الأخرى.

(4) تحميل الدعم المقدم لأصحاب الودائع الاستثمارية لقائمة الدخل وعدم وضعه في بند الأرصدة المدينة.

فتاوى حول

زكاة شهادات شهامة

سبق أن جاء في نشرة إصدار شهادات شهامة الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية بتاريخ 15/7/1998م ما نصه:

(لا تقوم الشركة بإخراج زكاة هذه الصكوك وعلى المستثمرين إخراج زكاة أموالهم عن هذه الصكوك بأنفسهم).

وقد جاء هذا النص بناءً على قانون الزكاة في ذلك الوقت حيث لم يكن يخضع المال العام للزكاة.

وبما أن قانون الزكاة لسنة 2001م أخضع المال العام الذي يكون معداً للاستثمار للزكاة، وأصبحت الشركات المكونة لشهامة تخرج زكاتها. فعليه يتم تعديل نص المادة الخاصة بزكاة الصكوك لتصبح على النحو الآتي :



الفتوى:

(بما أن الشركات المكونة لشهادات شهامة تُخرج الزكاة، فلا زكاة على حاملي هذه الشهادات).
على شركة السودان للخدمات المالية تعديل النص الخاص بزكاة الصكوك في نشرة الإصدار.
والله الموفق

د. أحمد علي عبد الله
الأمين العام

البروفيسور / عبد الله الزبير عبد الرحمن
رئيس الهيئة

11 شعبان 1430 هـ 2 أغسطس 2009 م

ندوة بعنوان ترقية وتطوير الصادرات غير البترولية

الصادرات. حيث بينت الورقة أن إجمالي الصادرات للعام 2008م بلغ 11670,5 دولاراً والصادرات غير البترولية بلغ 576,39 دولاراً بنسبة نمو 25%. امانسبة مساهمة الصادرات غير البترولية في الناتج المحلي بلغ 0.09 % للعام 2008م وبلغ الميزان التجاري لذات العام 576,4 دولاراً من إجمالي 2319.

كما تناولت الورقة أيضاً التسهيلات والإجراءات التي تم اتخاذها لترقية الصادر من تخفيض الرسوم الجمركية علي الإنتاج وإلغاء نظام التراخيص وحصر التعامل بالعقودات وإزالة كافة القيود والعقبات لتشجيع الصادر كماً ونوعاً. وأوصت الورقة علي إعطاء أولوية للمنتجات ذات الطلب العالي وإعداد سياسات جديدة تدعم وتطور أداء الصادرات غير البترولية والسعي لإيجاد أسواق جديدة.

بينما تناولت الورقة الثانية والتي أعدها اتحاد أصحاب العمل بعنوان (رؤية خلية للصادرات غير البترولية) وقدمها الأستاذ وجدي ميرغني محجوب، تحليل للواقع الإنتاجي من خلال الإنتاج والإنتاجية والمعلومات والأسواق والبورصات والرسوم والضرائب باستعراض للنماذج والأمثلة. وكذلك تطرقت الورقة للتمويل والتسويق والترويج وتجارة الحدود. وأوصت الورقة بضرورة وضع الخطط الجادة واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات المختلفة التي تواجه الصادرات غير البترولية.

نظم مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة المحدود فرع السودان ندوة كبرى بعنوان (ترقية وتطوير الصادرات غير البترولية) بفندق برج الفاح في العاشر من يونيو 2009 وبرعاية كريمة من السيد محافظ بنك السودان المركزي. وبمشاركة لفيف من المصرفيين والإعلاميين والمهتمين بهذا الأمر.

خاطب الجلسة الافتتاحية السيد محافظ بنك السودان المركزي مؤكداً أهمية الاهتمام بالصادرات غير البترولية والمحاطر التي تنجم عن الاعتماد علي البترول كمصدر رئيسي في الاقتصاد وأوضح سيادته أن الدولة تولي الصادرات غير البترولية اهتماماً كبيراً. وذلك من خلال تكوين لجنة مهمتها الأساسية تطوير وترقية الصادرات غير البترولية. وقال إن البنك المركزي يقوم بمجهودات كبيرة في هذا المجال من خلال التنسيق مع الوكالة الوطنية للقيام بتمويل الصادرات غير البترولية.

ناقشت الندوة العديد من الأوراق. الورقة الأولى أعدتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني بعنوان (التسهيلات الممنوحة للصادرات غير البترولية) قدمها الأستاذ الأمين ادم أبو القاسم تحدثت الورقة عن وضع الصادرات غير البترولية عقب دخول البترول ضمن حصيلة الصادرات متطرفة للسياسات الخاصة بالصادر والتي تعتمد علي التنسيق التام بين الجهات المرتبطة بعمليات الصادر إلي جانب الحديث عن أداء

أما الورقة الثالثة فقد أعدها بنك السودان المركزي بعنوان (دور بنك السودان المركزي في ترقية الصادرات غير البترولية) وقدمها الأستاذ محمد الحسن الخليفة. حيث استعرضت الورقة أداء الصادرات غير البترولية ومساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي واتجاهاتها والمعوقات التي تواجه الصادرات السودانية غير البترولية مثل تدني الإنتاج والإنتاجية وعدم استقرار الطلب والأسعار وتقصي المعلومات عن الأسواق الخارجية وعدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالاستيراد... وغيرها من المعوقات. وتحدثت الورقة أيضا عن تدفق التمويل المصرفي لقطاع الصادر والجهود التي يبذلها بنك السودان المركزي لترقية الصادرات غير البترولية. واختتمت الورقة بمقترحات لتشجيع الصادرات غير البترولية متمثلة في ضرورة توظيف جزء مقدر من عائدات الصادرات البترولية في قطاع الصادرات غير البترولية وتخفيض الرسوم الجمركية علي مدخلات الإنتاج وتشجيع الصناعات الصغيرة وتفعيل دور الوكالة الوطنية لتمويل وتأمين الصادرات والاستفادة من تجارب الدول في هذه الناحية وغيرها من المقترحات.

في حين جاء في الورقة الرابعة والتي أعدتها وزارة التجارة الخارجية بعنوان (الصادرات غير البترولية في مواجهة التحديات الماثلة) والتي قدمها الأستاذ هاشم فتح الله خالد جاء فيها الحديث عن التحديات الداخلية التي تواجه الصادرات والمتمثلة في الإنتاج. فقد وضعت الدولة برنامج النهضة الزراعية كأول الخطوات لمواجهة التحديات بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتصدير. وكذلك زيادة القدرة التنافسية للصادرات الغير بترولية وأسباب ارتفاع التكلفة الداخلية المتمثلة في تكلفة النقل وشراء المنتج والترحيل. وكذلك تمويل الصادرات غير البترولية وهيكله الصادرات غير البترولية والتحديات علي مستوي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني والقطاع الصناعي وقطاع التعدين والتحدي الأخير مواكبة الإنتاج.

كما تناولت الورقة السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا) والتحدي الأخير علي المستوي

الخارجي وهو النفاذ للأسواق الخارجية والرؤية المستقبلية للصادرات غير البترولية. وأوصت الورقة علي تفعيل القطاع المصرفي ليتواءم مع النهضة الزراعية ورفع شعار الإنتاج من أجل الصادر. وتخفيض الرسوم والجبايات. وقيام مشاريع ومزارع إنتاج للصادر. إلى جانب تفاعل القطاع الخاص مع المستجندات العالمية. واستقطاب الدعم الخارجي وغيرها من التوصيات.

أما الورقة الخامسة والأخيرة التي أعدتها الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات بعنوان (رؤية الوكالة الوطنية في تنمية الصادرات غير البترولية) قدمها الأستاذ عبدالمنعم عبداللطيف سعد. تحدثت الورقة عن الأهداف العامة للوكالة وهي تأمين وإعادة التأمين للصادرات السودانية وتقديم التمويل قصير ومتوسط الأجل وغيرها من الأهداف متطرفة إلى الخدمات التي تقدمها الوكالة والمتمثلة في خدمات الترويج وخدمات تأمين حسيلة الصادرات وخدمات التمويل والاستثمار. متطرفة لأهم التطورات في عمل الوكالة مثل تطورات المركز المالي للوكالة من 22 مليون جنيه للعام 2006م إلى 78.43 مليون جنيه للعام 2008م. وكذلك التطورات علي صعيد نشاطات الضمان والتمويل. حيث وفرت الوكالة تغطية تأمينية لسلع الصادرات من 23 مليون دولار عام 2007م إلى 35 مليون دولار عام 2008م إلى جانب تقديم الموارد التمويلية. كما تناولت الورقة المشاركات الخارجية والداخلية والدراسات والبحوث والاتفاقيات ومذاكرت التفاهم التي تم توقيعها وبرامج الدعم الفني للمصدرين. واختتمت الورقة بالمحاور التنفيذية للوكالة مثل تعزيز القدرة التنافسية للمصدرين والصادرات السودانية. والعمل علي حشد الموارد لقطاع الصادرات غير البترولية. العمل علي الترويج لها. وفتح أسواق جديدة. واستقطاب مستوردين جدد والعمل علي زيادة رأسمال الوكالة من وزارة المالية وبنك السودان المركزي وجذب وإقناع المؤسسات المالية في الداخل والخارج للمساهمة فيها. واختتمت الندوة بنقاش مفتوح حول تلك الأوراق.

الهندسة المالية الإسلامية

مدخل :

جديدة. وابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل إدارة السيولة، والديون أو إعداد صيغ تمويلية لمشاريع معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع. على أن تكون هذه الابتكارات سواء في الأدوات أو العمليات التمويلية موافقة للشرع الإسلامي مع الابتعاد بأكبر قدر ممكن عن الاختلافات الفقهية، مما يميزها بالمصادقية الشرعية.

خصائص الهندسة المالية الإسلامية:

تهدف الصناعة المالية الإسلامية إلى إيجاد منتجات وأدوات مالية تجمع بين المصادقية ⁽¹⁾ الشرعية والكفاءة الاقتصادية. حيث أن المصادقية الشرعية هي الأساس في إسلاميتها، والكفاءة الاقتصادية هي الأساس في قدرتها على تلبية الاحتياجات الاقتصادية والمقدرة على المنافسة مع الأدوات المالية التقليدية. ولعل من أبرز خصائص الهندسة المالية الإسلامية ما يلي:

- تحريم الربا والغرر.
- حرية التعاقد.
- التيسير ورفع الحرج.
- الاستحسان والاستصلاح (المصالح المرسله).
- التحذير من بيعتين في بيعة واحدة.

(1) المصادقية: تعني أن تكون المنتجات الإسلامية موافقة للشرع بأكبر قدر ممكن.

شهدت أسواق المال العالمية منذ مطلع عقد التسعينات من القرن العشرين ثورة كبرى في مجالات الابتكارات المالية (Financial Innovations). وذلك بسبب اتساع وتعدد أدوات الاستثمار المتاحة في أسواق المال. ووجود أدوات لإدارة المخاطر. وارتفاع معدلات العائد وتحسين التكاليف وتعدد وتنوع إستراتيجيات الاستثمار نتيجة لتوفر أدوات الاستثمار خاصة المشتقات المالية (Financial Derivatives) وما ساهم في ذلك الإبداع المالي هو التطورات المتلاحقة في المجال التقني الذي يسهل عملية الاتصال والحصول على المعلومات والتجارة ووسائل الدفع المالية والاتصال الجديدة للمنظمات والأسواق المالية الأكثر تقدماً.

مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

(Islamic Financial Engineering):

تعرف الهندسة المالية الإسلامية على أنها مجموعة من الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول إبداعية لمشاكل التمويل. وكل ذلك في إطار توجيهات الشرع الإسلامي الحنيف.

ويلاحظ من هذا التعريف أنه يتضمن ثلاثة عناصر هي: ابتكار أدوات مالية جديدة، ابتكار آليات تمويلية

دواعي وجود هندسة مالية إسلامية:

أصبحت الحاجة ماسة لوجود هندسة مالية إسلامية، وذلك نسبة لأن الأسواق المالية أصبحت أكثر تعقيداً، وأكثر تنافسية، ولاستغلال التغيرات المسارعة التي تحدث في بيئة الأسواق المالية ولمواجهة المنافسة المتصاعدة، فإن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت أكثر حاجة لوجود هندسة مالية إسلامية، وتبرز أهميتها من خلال الجوانب التالية:

[1] انضباط قواعد الشريعة الإسلامية، وذلك للبحث عن حلول تلبي الاحتياجات الاقتصادية مع استيفاء متطلبات القواعد الشرعية.

[2] تطور المعاملات المالية، وذلك للتمييز بين الثابت والمتطور، إذ أن تطور التعاملات المالية وتزايد عوامل المخاطر واللايقين، وتغير الأنظمة الحاكمة للتمويل والتبادل الاقتصادي يجعل الاحتياجات الاقتصادية معقدة ومتشعبة، الأمر الذي يحتم البحث عن حلول ملائمة.

[3] المنافسة من قبل المؤسسات التقليدية، مما يتطلب إيجاد حلول اقتصادية إسلامية قادرة على منافسة البدائل السائدة في الاقتصاديات التقليدية.

الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية:

هنالك مجموعة من الأسس الخاصة بالهندسة المالية الإسلامية تتمثل في الآتي:

أ- الوعي (وعى بالسوق وأحواله)، ويقصد بذلك أن تكون الحاجات التي يتطلبها السوق معروفة لمن يقوم بالابتكار والتطوير للأدوات والأوراق المالية، بالإضافة إلى تحقيق التراضي بين جميع الأطراف.

ب- الإفصاح (بيان المعاملات وشفافيتها)، ويقصد به بيان المعاملات التي يمكن أن تؤديها تلك الأدوات التي يتم إبتكارها أو حتى تطويرها، وذلك لسد الثغرات.

ج- المقدرة والالتزام (الالتزام بالشريعة الإسلامية في التعامل)، ويقصد بالمقدرة أو القدرة وجود مقدرة رأسمالية تمكن من الشراء والتعامل، والالتزام بالشريعة الإسلامية.

الفرق بين الهندسة المالية الإسلامية والهندسة المالية التقليدية:

على الرغم من الاشتراك بين المدرستين، وذلك من حيث الحاجة للإبتكار والتطوير إلا أن هنالك مجموعة من الفوارق الجوهرية بينهما والتي تتمثل في الجوانب التالية:

- ضرورة الانضباط بالنظم الإسلامية.
- الانضباط بالأحكام الشرعية.
- تحقيق مصلحة جميع المتعاملين.
- الأهمية العلمية والعملية للهندسة المالية الإسلامية.

الخلاصة (رؤية الكاتب):

على الرغم من الجهود التي بذلتها المؤسسات المالية الإسلامية خاصة المصرفية منها خلال مسيرتها الطويلة، والتي حققت بموجبها العديد من الإنجازات والمكاسب، إلا أنها ما تزال تواجه تحدياً كبيراً خاصة في ظل التطورات السريعة والمتلاحقة في مختلف الحقول بما فيها الهندسة المالية على وجه العموم والصناعة المصرفية على وجه التحديد وما يرتبط بذلك من عوامل في المجالات التشريعية والتقنية والتي أدت إلى تطور دور الوساطة المالية وتعدد وتنوع الأدوات المالية كالمشتقات المالية ووسائل الدفع واليات إدارة السيولة... الخ، مما أدى إلى تعقيد التعامل في تلك الأدوات وزاد من المخاطر وعدم اليقين خاصة في مرحلة يمر فيها العالم بأجمعه بتحويلات جذرية منها ما هو مرتبط بالجوانب العقائدية والسياسية وآخر يرتبط بالنواحي الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب من المؤسسات المالية الإسلامية وبيوتات الخبرة التي تسترشد بأرائها أن تلعب دوراً محورياً في هذه المرحلة باعتبار أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو المرشح الأول لقيادة وريادة الاقتصاد العالمي في وقت فشلت فيه كافة الأنظمة الوضعية الأخرى عن ذلك، وعلى رأسها النظام الرأسمالي الذي شهد له بالأزمات (نظام الأزمات)، والازمة المالية العالمية الراهنة خير شاهد على ذلك.

القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة



عرض وتلخيص: مجدي الأمين نورين
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي

زيادة الشفافية في المعاملات وتبادل المعلومات وتحسين إدارة محافظ القروض الحكومية. بل أن هندسة النظام المالي العالمي تطلبت إعادة النظر في سياسات وموارد صندوق النقد الدولي بما يساعد على منع حدوث الأزمات بدلا من الإقتصار على محاولة إدارتها وعلاجها بعد حدوثها. خاصة وأن موارد الصندوق والبنك تعرضت لضغوطات كبيرة عند حدوث الأزمة الآسيوية مثلاً فاقت توقعات وقدرات المؤسسات على احتوائها.

وقد نوه الكاتب إلى أن وجود نظام مالي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة لخدمة الأغراض المنتجة، من أهم المتطلبات لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار. والدول العربية كغيرها من الدول النامية، تنطلع إلى تحديث وتعميق وتقوية قطاعاتها المالية، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات المالية الداخلية والصدمات الخارجية. ورغم أن الكثير قد تم تحقيقه، فإن نقاط ضعف عديدة مازالت قائمة، والتحديات التي تواجهها المنطقة كبيرة.

وقد ذكر الكاتب أن هنالك تحديات مصدرها التطورات التي ترتبط بالأسواق العالمية والتغيرات التقنية الكبيرة، وما يترتب على ذلك من تغيرات كبيرة في طبيعة وهيكلة أداء الصناعة المصرفية العالمية. وهناك ظروف تتصل بالمنطقة وأوضاعها - كإجمالي رأس المال المهاجر capital out flow من الدول العربية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي يصل إلى مستوى يفوق مستواه في أي إقليم آخر. كما أن المنطقة لا تجتذب سوى نسبة ضئيلة جداً من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وفي نفس الوقت تشتد الحاجة إلى الاستجابة إلى عدد من التحديات الناجمة عن شح وتقلب الموارد، خاصة الموارد المرتبطة بالثروة النفطية، وعن الحاجة لإتباع سياسات مالية أكثر تقييداً، والسعي

استهل الكاتب هذا الكتاب بالإشارة إلى صدوره في وقت تشهد فيه دول العالم مراجعة الأسس التي قامت عليها هندسة النظام المالي العالمي وخاصة بعد الأزمات المالية الأخيرة التي شهدتها بعض مناطق العالم. وقد تمثلت تلك الهندسة في مجموعة من الأسس والإجراءات تشمل سياسات الإقراض المصرفية وتنظيم المنافسة بين المؤسسات المالية وحرية التحويلات المالية وإدارة محافظ القروض الحكومية. كما تمثلت تلك الهندسة في علاقة ذات ثلاثة أبعاد شملت الحكومات والمؤسسات المالية الوطنية والمنظمات الدولية المتخصصة كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وقد أشار الكاتب أن الكثيرون يعتقدون بأن الخلل في تلك الهندسة قد تسبب في حدوث الأزمات الأخيرة والتي كانت عبارة عن إما أزمة مصارف أو أزمة مديونية أو أزمة عملات. وعلى الرغم من أن الدول العربية لم تسلم من أزمات كثيرة إلا أنه يمكن احتواء الكثير منها خاصة دول مجلس التعاون الخليجي بجهود ذاتية وبدون اللجوء لصندوق النقد الدولي. وكانت من أهم مظاهر تلك الأزمات إنخفاض مداخيل تلك الدول بعد إنهيار أسعار النفط خلال 1998 وما أدى إليه من انعكاسات مالية خطيرة تمثلت في عجوزات الميزانيات. ومع ذلك فالنظام المصرفي في الوطن العربي بقي في الغالب سليماً ولم يحدث إنهيارات كبيرة في المؤسسات المالية الوطنية أو إنخفاضات مفاجئة في قيم العملات.

وقد عملت مجموعة السبع بالإضافة إلى اللجنة الإنتقالية لصندوق النقد الدولي على وضع برامج ومعايير للحد من حدوث تلك الأزمات، وهذه الأسس والمعايير هي ما يمكن أن يطلق عليها إعادة هندسة النظام المالي العالمي. وتتضمن تلك الأسس تقوية النظام المصرفي وأجهزة الرقابة عليها

* محمد الفينيش: القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2000.

لتقوية دور القطاع الخاص - بما في ذلك الحاجة لتعبئة التمويل الخاص للمشاريع الاستثمارية الكبيرة في مجالات مثل الاتصال والكهرباء والنقل والصناعات البتروكيماوية. وقد رأى الكاتب انه من المفيد عند محاولة تحديد خطوات الإصلاح التذكير بنقطتين:

- إن الدول العربية لا تواجه جميعاً نفس التحديات الاقتصادية، نظراً لأنها تختلف من ناحية الهبات الطبيعية من الموارد. والهيكل الاقتصادي ومستوى التنمية، فهي أيضاً تختلف في نوع التحديات الرئيسية التي تواجهها. كما أن لاختلاف النظم المالية جذوراً تاريخية تتصل بهيكل الإقتصاد الجزئي. - لكي تكون إصلاحات الأنظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب أن تكون جزءاً من إستراتيجية أكثر شمولاً للتغيير الاقتصادي والهيكلية تهدف إلى دفع الإقتصاد في طريق معدلات أعلى من الادخار والاستثمار والنمو. تقوية الأنظمة المصرفية وإنشاء وتطوير الأسواق المالية - على المستويين الوطني والإقليمي - تتطلب توافر الشروط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الضرورية لتحقيق ذلك ولأن يكون مجرد إصدار التشريعات والقوانين - وان كان ضرورياً - أمراً كافياً في هذا المجال. كما أن الفشل في تطبيق السياسات الاقتصادية السليمة، وإيجاد المناخ الاستثماري الملائم سيعني استمرار نزوح جزء كبير من المدخرات الوطنية إلى الخارج.

وقد استدرك الكاتب انه على الرغم من هذه التحفظات - وخاصة الاختلافات في ظروف الدول - يبقى من المفيد الإشارة إلى بعض القضايا العامة وتحديد بعض نقاط الضعف الشائعة. ولكن لابد في النهاية من تحليل القضايا على مستوى القطر الواحد للتوصل للتوصيات الأكثر تحديداً بالنسبة لكل حالة.

بالنسبة للمصارف تحديداً فقد أشار الكاتب إشارات سريعة إلى بعض الجوانب التي تتطلب المزيد من الاهتمام على المستويات المحلية والإقليمية: حيث أشار إلى أن:

- هناك حاجة لتحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني.

- أن تستفيد دول المنطقة من التقريب والتوحيد بين التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية في المنطقة مع ضمان انسجام هذه القواعد مع المعايير الدولية المقبولة. حيث إنه على الرغم من تحقيق بعض التقدم في مجال خصخصة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، فإن الدولة في عدد من الأقطار العربية مازالت تسيطر على القطاع المالي عن طريق ملكيتها لحصص كبيرة في معظم مؤسسات الوساطة المالية. ولقد أدت سيطرة الدولة في كثير من الحالات إلى الحد من حيوية القطاع المالي وإلى إضاعة كثير من الفرص على المصارف. كما اتضح في كثير من الأحوال أن تكاليف التمويل بالنسبة للقطاع الخاص كانت تفوق المتوسط.

- في ضوء المنافسة الأجنبية المتزايدة، والأحجام الصغيرة لكثير من المؤسسات المالية في المنطقة هناك حاجة إلى تشجيع الاندماج بين هذه المؤسسات.

- شهدت الصناعة المصرفية في الدول المتقدمة تغيرات أساسية في هيكلها في الفترة الأخيرة وكان وراء ذلك عاملان مهمان:

أولاً : التحرير المالي وتخفيف القيود الذي أتاح فتح الأسواق لقادّمين جدد.

ثانياً : التغيير التقني الباهر الذي أدى إلى تغيير أساسي في هيكل التكاليف ووفورات الحجم الكبير.

- هناك حاجة لتقوية آليات تحصيل الديون. وحل مشاكل القروض المتعثرة التي تعود بصورة رئيسية إلى الحكومة ومشاريع القطاع العام.

أما في مجال البنوك الإسلامية فقد ذكر الكاتب انها حققت الكثير في الفترة الأخيرة إلا انها تواجه عدداً من التحديات في مجال تطورها المستقبلي بما في ذلك زيادة وتنوع أدائها وتوسيع أسواقها. وهناك تحديات صعبة في مجالات التشريع والرقابة أو أساليب الإدارة أو إدارة المخاطر. ولا يمكن مواجهة هذه المصاعب والتحديات دون بذل مجهود مركز من قبل المؤسسات الإسلامية بالتعاون مع السلطات المشرفة على التنظيم والرقابة على المستويين الوطني والإقليمي.

وقد أضاف الكاتب أن زيادة عدد البنوك الإسلامية وتوسع الخدمات التي تقدمها، يعتبر من أهم التطورات التي حدثت في القطاع المصرفي في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة. كما أن بعض البنوك التقليدية، ومن بينها بنوك عالمية معروفة، بدأت منذ عدة سنوات في إنشاء وتطوير وحدات إسلامية، وذلك ليس توقعاً لزيادة المنافسة في المستقبل في هذا المجال فحسب، ولكن بسبب النمو الكبير في حجم الأصول التي تدار من طرف مؤسسات إسلامية. يتوقع بعض الخبراء أن تنمو الأصول بمعدل 10 % سنوياً خلال السنوات القليلة القادمة.

وفي خاتمة الكتاب نوه الكاتب إلى أنه بالنسبة لإصلاحات الأسواق المالية والتي يتعين أن تكون من بين الأولويات الأساسية ضمن جدول أعمال واضعي السياسات المالية والاقتصادية، فإنها يجب أن تركز على إزالة عوائق تطوير هذه الأسواق كالضرائب والعوائق القانونية والتنظيمية وان لا تتضمن أي تدخل مباشر في هذه الأسواق.

أرى أن الكتاب يحتوي على مادة معرفية مفيدة حيث تناول بالتفصيل هندسة النظام المالي العالمي وانعكاساتها على الأنظمة المالية العربية ومتطلبات تطوير القطاع المالي وزيادة أدائه وكفاءته في استقطاب وتوظيف المدخرات طويلة الأمد. كما استعرض تجارب الدول العربية في مجالات الإصلاح المالي والمصرفي.



أحداث اقتصادية محلية وعالمية

إعداد: مصطفى إبراهيم عبد النبي
الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي

قمة العشرين تختتم بعدد من الإجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية

انعقدت في العاصمة البريطانية لندن في الثاني من أبريل 2009 قمة مجموعة العشرين، حيث كانت الأزمة المالية العالمية من أهم الموضوعات التي ناقشتها القمة، بالإضافة إلى موضوع إدخال تعديلات على المؤسسات المالية الكبرى في العالم في إطار جهود إعادة تشكيل النظام المالي العالمي، بهدف تخفيف قبضة الولايات المتحدة والدول المتقدمة الأخرى على الهيئات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي. واختتمت القمة أعمالها بالإعلان عن عدد من الإجراءات لمواجهة الأزمة المالية العالمية وضبط النظام المالي الدولي، حيث تعهدت القمة بتخصيص ألف مليار دولار كمساعدات للدول الفقيرة ولدعم التجارة العالمية، وتشديد اللوائح المتعلقة بأسواق المال العالمية، كما وافقت على زيادة موارد صندوق النقد الدولي من خلال مضاعفة موارده إلى 500 مليار دولار لمساعدة الدول النامية بشكل أفضل، كذلك اتفق زعماء مجموعة العشرين على خطة تبلغ قيمتها 250 مليار دولار لدعم التجارة الدولية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الأوبك تبقي على أسعار النفط دون تغيير

انعقد في فيينا في الثامن والعشرين من مايو 2009 الاجتماع رقم (153) لمؤتمر منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، حيث قرر الاجتماع الإبقاء على الإنتاج دون تغيير. وأشار المتحدث باسم الأوبك عمر إبراهيم في مؤتمر صحفي عقب الاجتماع أن الانكماش الاقتصادي العالمي الناتج عن الأزمة المالية العالمية سيؤدي إلى ضعف الطلب على النفط الخام لبعض الوقت. مضيفاً بأن الاقتصاد العالمي ما زال يواجه مجموعة من المصاعب من أهمها ضعف الإنتاج الصناعي، وانكماش التجارة العالمية، وارتفاع معدلات البطالة. منوهاً بأن المنظمة سوف تبذل جهوداً كبيرة لابقاء أسعار النفط عند مستوى عادل ومعقول، وستتخذ إن لزم الأمر إجراءات فورية لضمان إمداد السوق بالنفط الخام.

البنك الدولي يتوقع انكماشاً في الاقتصاد العالمي

رفع البنك الدولي توقعاته لنسب انكماش الاقتصاد العالمي في تقريره الأخير، كما توقع تراجع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية بحوالي النصف خلال العام الجاري مقارنةً مع العام الماضي.

وقال التقرير الأخير للبنك الدولي إن الركود هذا العام سيكون أكثر عمقاً مما كان متوقعاً خلال شهر مارس الماضي، إذ توقع البنك انكماش الاقتصاد العالمي 2.9 % هذا العام، وأشار التقرير إلى أن الاقتصاد العالمي سيعاود النمو خلال عام 2010، لكن بوتيرة أبطأ مما كان متوقعاً خلال مارس الماضي؛ إذ قدر التقرير نمو الاقتصاد العالمي 2 % خلال العام المقبل.

وأبدى البنك الدولي قلقه حيال تراجع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية التي من المتوقع انخفاضها بحوالي النصف هذا العام إلى 363 مليار دولار مقارنةً مع العام الماضي، مقابل 1.2 تريليون دولار خلال عام 2007.

ومع تراجع تدفق الأموال إلى الدول النامية، توقع البنك الدولي تباطؤ وتيرة النمو في هذه الدول هذا العام إلى 1.2 % انخفاضاً من 2.1 % كان توقعها منذ ثلاثة أشهر.

أما فيما يتعلق بالاقتصاد الأمريكي؛ فقد توقع البنك الدولي انكماشه بنسبة 3 % هذا العام في حين توقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي في اليابان بنسبة 6.8 %، هذا وتوقع البنك الدولي انكماش الاقتصاد في منطقة اليورو بحوالي 4.5 % خلال العام الجاري.

World Economic Forum on the Middle East

Dead Sea, 15-17 May 2009



في سبيل خلق شراكات جديدة في مجال العلوم والأبحاث. وعلى هامش المنتدى عقدت القمة الثالثة لمجموعة الإحدى عشرة، التي تضمن جدول أعمالها توقيع اتفاقية إطار عمل للمجموعة، ولقاءات لقادة الدول المشاركة مع الملك، ولقاءات ثنائية بين قادة الدول الأعضاء ورؤساء الوزراء الممثلين لها.

وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الإحدى عشرة تأسست في عام 2005، بمبادرة من العاهل الأردني، حيث تضم المجموعة التي تعرف أيضا باسم «مجموعة الدول ذات الدخل المتدني - المتوسط»، باكستان وسريلانكا والمغرب والسلفادور وجورجيا وكرواتيا وهندوراس وباراغواي والإكوادور وإندونيسيا بالإضافة إلى الأردن. بهدف تخفيض الديون المترتبة على هذه الدول والتخفيف من الفقر ورفع مستوى المعيشة لسكانها.

ومن ناحية أخرى، أوضح رئيس المنتدى العالمي الاقتصادي كلاوس شواب، أن «مبادرة إعادة تصميم» النظام العالمي، التي تشارك فيها سويسرا وسنغافورة، ستشمل البحث في تطوير «الأسس الجيوسياسية لتناسب القرن الواحد والعشرين». معتبرا أن قمة مجموعة العشرين كانت خطوة في الاتجاه الصحيح، ولكن بحاجة إلى دعم إضافي. وأضاف: «سننظر في كل القضايا بناء على 6 مبادئ، أولها عدم النظر إلى الأمور بحسب المصالح الوطنية فقط، بل الاحتياجات العالمية». وأضاف أنه من بين المبادئ الأخرى التعامل مع الأمور بطريقة منتظمة ومع جميع القطاعات المشمولة فيها، بدلا من التركيز على جهة معينة واحدة. وأكد عدد من المشاركين في المنتدى، على أهمية التفكير في إعادة رسم النظام العالمي الاقتصادي. كما شهد المنتدى أيضا لقاء خاصا حول الطاقة، للتركيز على بحث استراتيجية الطاقة وأمن الطاقة في ظل التقلب الشديد في الأسعار، حيث جمع هذا اللقاء واضعي سياسات الطاقة في العالم مع الخبراء الحكوميين والأكاديميين لمواجهة مستقبل الصناعة، للتركيز على أمن الطاقة والطاقة البديلة.

الاجتماع الخامس للمنتدى الاقتصادي العالمي يناقش مجموعة من القضايا

انطلقت في منتصف مايو 2009 في منتجع السويمة بالأردن فعاليات المنتدى الاقتصادي العالمي بمشاركة 1300 من القادة السياسيين ورجال الأعمال والمجتمع المدني. وذلك للتشاور بشأن التباطؤ الاقتصادي العالمي. وقد افتتح العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني المنتدى الذي يحمل عنوان «تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على الشرق الأوسط: استراتيجيات النمو المحلية للنجاح».

وقد ركزت المباحثات على تأثيرات الركود الاقتصادي العالمي على منطقة الشرق الأوسط بالإضافة إلى استعراض تداعيات الأزمة المالية وسبل حلها والقضايا الجيوسياسية الراهنة، على الابتكارات والإبداعات العلمية كأداة فاعلة لتحقيق النمو المستقبلي. فضلا عن مستقبل قطاع الطاقة في المنطقة في ضوء تذبذب الأسعار العالمية. ويعقد المنتدى الاقتصادي العالمي اجتماعاته في ظل حالة عدم يقين لم يسبق لها مثيل في الشرق الأوسط، حيث يقترن مأزق الاقتصاد العالمي مع تقلب شديد في أسواق الطاقة وتآكل على نطاق واسع لقيم الأصول.

وتنبع أهمية هذا الواقع الاقتصادي العالمي من خلال تخصيص محور من ثلاثة محاور يناقشها المنتدى، يهدف للتغلب على الأزمة الاقتصادية العالمية وتحفيز النمو، إلى جانب محوري أجندة العلم والبحث العلمي، والخرطة الجيوسياسية المتغيرة وعملية السلام.

كما بحث المنتدى محاور العلوم والتكنولوجيا، وتطبيقات البحث العلمي لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في منطقة الشرق الأوسط، حيث سيتم لأول مرة استضافة عدد من العلماء من أبناء المنطقة، الذين هاجروا إلى أميركا وأوروبا وآسيا، للاستفادة من خبرتهم، والتفاعل مع قادة المؤسسات العلمية



جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007م

سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخل العليا	الدخل المتوسطة	الدخل الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (7.0)	34,909.4 (8.5)	35,041.4 (9.9)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.7)	39,968.1 (15.1)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للعامين 2008م - 2009م

سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
يناير	106.0 (6.3)	106.2 (7.5)	106.0 (5.2)
فبراير	106.6 (7.3)	106.9 (7.6)	106.4 (7.1)
مارس	106.6 (7.8)	106.6 (7.8)	106.8 (8.1)
أبريل	109.6 (11.8)	111.2 (13.5)	108.3 (10.4)
مايو	110.7 (12.1)	112.6 (13.9)	109.0 (10.5)
يونيو	115.8 (17.1)	119.4 (21.0)	112.4 (13.4)
يوليو	119.4 (19.0)	124.3 (23.4)	114.8 (14.8)
أغسطس	122.5 (21.8)	129.2 (27.8)	115.9 (15.8)
سبتمبر	120.9 (19.2)	126.0 (23.3)	115.9 (15.2)
أكتوبر	118.6 (17.4)	122.8 (21.7)	114.6 (13.3)
نوفمبر	117.8 (16.7)	121.4 (20.6)	114.7 (13.4)
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (11.5)
2009			
يناير	118.0 (11.2)	118.0 (11.8)	117.4 (10.8)
فبراير	118.4 (11.1)	119.2 (11.5)	118.0 (10.8)
مارس	118.2 (10.9)	118.9 (11.5)	117.9 (10.4)
أبريل	119.0 (8.5)	120.2 (8.1)	118.2 (9.1)
مايو	120.5 (8.9)	122.6 (8.8)	118.8 (9.0)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء
(معدلات التضخم بين الأقواس)

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار ببنك السودان المركزي (بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
مارس	2.0001	2.0101
يونيو	2.0006	2.0106
سبتمبر	2.0218	2.0318
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
مارس	2.0200	2.0300
يونيو	2.0530	2.0630
سبتمبر	2.1262	2.1369
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
يناير	2.2163	2.2271
فبراير	2.2423	2.2532
مارس	2.2021	2.2128
أبريل	2.3503	2.3618
مايو	2.3502	2.3597
يونيو	2.3670	2.3785

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك (بالجنيه السوداني)

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
مارس	2.2600	2.2900
يونيو	2.1730	2.2000
سبتمبر	2.0925	2.1190
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
مارس	2.0000	2.0150
يونيو	2.0000	2.0105
سبتمبر	2.0200	2.0452
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
مارس	2.0118	2.0555
يونيو	2.0300	2.0757
سبتمبر	2.0700	2.1737
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
يناير	2.1500	2.2546
فبراير	2.1500	2.3030
مارس	2.2600	2.3412
أبريل	2.3200	2.4003
مايو	2.3400	2.4250
يونيو	2.3467	2.5025

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة (بالجنيه السوداني)

الفترة	أدنى سعر	أعلى سعر
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
مارس	2.2600	2.2800
يونيو	2.1800	2.1880
سبتمبر	2.0900	2.0970
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
مارس	1.9459	2.0663
يونيو	2.0100	2.0120
سبتمبر	2.0030	2.0420
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
مارس	2.0200	2.0470
يونيو	2.0400	2.0723
سبتمبر	2.1200	2.1600
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
يناير	2. 2000	2.2580
فبراير	2.2200	2.3050
مارس	2.2500	2.3300
ابريل	2.3000	2.3750
مايو	2.3500	2.4058
يونيو	2.3500	2.4840

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (5)

مؤشرات نقدية

مليون جنيه

2009	2008					2007				2006	2005	
23,716.1	22,732.1	22,933.2	22,492.5	21,039.3	20,286.9	19,714.6	18,279.1	17,868.6	17,683.8	17,871.8	14,031.4	عرض النقود
6,534.3	6,255.7	6,774.6	6,317.6	5,443.1	5,364.9	5,639.8	4,574.9	4,442.1	4,570.5	5,355.3	3,740.4	العملة لدى الجمهور
7,144.4	6,550.1	6,862.9	6,300.2	6,418.7	6,089.5	5,734.9	5,886.6	5,858.4	5,298.6	5,168.8	4,447.6	الودائع تحت الطلب
10,037.4	9,926.3	9,295.7	9,874.7	9,177.5	8,832.4	8,340.0	7,817.6	7,568.2	7,814.6	7,347.7	5,843.4	شبه النقود
30,985.5	29,907.2	30,649.9	29,984.0	28,402.0	26,180.4	26,197.4	25,266.2	23,320.2	23,851.2	23,144.3	16,979.7	إجمالي أصول (خصوص البنوك
15,457.7	15,377.2	14,961.1	14,011.6	13,397.2	13,777.5	12,998.5	12,013.7	11,991.3	11,479.4	11,139.6	7,689.1	إجمالي التمويل المصرفي
18,026.4	17,394.5	16,760.9	16,178.3	16,050.9	15,279.0	14,533.6	13,824.5	13,534.1	13,116.2	12,784.8	10,621.3	إجمالي الودائع المصرفية
30.1	28.8	29.9	28.0	30.5	30.0	29.1	32.2	32.8	30.0	28.9	31.7	الودائع تحت الطلب / عرض النقود %
27.6	27.5	29.5	28.1	25.9	26.4	28.6	25.0	24.9	25.8	30.0	26.7	العملة لدى الجمهور / عرض النقود %
42.3	43.7	40.5	43.9	43.6	43.5	42.3	42.8	42.4	44.2	41.1	41.6	شبه النقود / عرض النقود %
85.8	88.4	89.3	86.6	83.5	90.2	89.4	86.9	88.6	87.5	87.1	72.4	إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع	السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	أخرى	المجموع
2005								
ديسمبر		394.1	637.1	421.1	2,012.5	1,739.2	1,796.1	7,000.2
2006								
ديسمبر		995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	4,498.3	11,139.6
2007								
مارس		1,010.4	1,033.8	329.5	2,134.9	2,084.4	4,886.5	11,479.4
يونيو		941.1	1,086.6	288.6	2,902.5	1,985.8	4,786.6	11,991.3
سبتمبر		976.8	1,222.9	222.4	2,842.5	2,005.8	4,743.3	12,013.7
ديسمبر		1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	5,216.2	12,998.5
2008								
مارس		1,189.5	1,378.9	384.3	3,097.9	2,505.4	5,221.4	13,777.5
يونيو		1,117.1	1,445.7	352.4	2,581.7	2,319.8	5,580.5	13,397.2
سبتمبر		1,428.0	1,673.4	305.4	2,575.2	2,267.0	5,762.6	14,011.6
ديسمبر		1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	6,294.0	14,961.1
2009								
يناير		1,574.6	1,697.8	299.3	2,895.9	2,764.5	6,038.3	15,270.4
فبراير		1,607.4	1,657.1	296.0	3,095.3	2,729.6	5,991.9	15,377.2
مارس		1,678.8	1,710.2	312.2	2,973.7	2,722.4	6,060.9	15,457.7
أبريل		1,587.8	1,773.5	337.5	2,914.6	2,742.0	6,662.8	15,629.3
مايو		1,554.0	1,843.4	323.1	2,708.5	2,843.1	6,662.8	15,935.0

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)

تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ التمويلية

مليون جنيه

العام	2005	2006	2007			2008			2009	
الصيغة	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - مايو
المراوحة	3 0 0 3	5 559	456 9	2 840 5	090 4	927 3	3 9 8	2 003 2	797 9	778 8
%	43.3	53.4	65.0	65.4	45.1	53.7	49.0	52.6	46.7	41.1
المشاركة	2 43 0	2 22 3	3 4 4	542 9	382 0	392	332 0	462 2	28 9	693 2
%	30.8	20.4	14.0	12.5	15.8	10.9	12.3	12.1	7.3	16.0
المضاربة	292 3	546 6	02 9	43 3	88 9	62 4	28 3	67	248 5	332 5
%	4.2	5.2	4.6	3.3	3.7	4.5	4.8	4.4	6.5	7.7
السلم	45 2	33 0	5 2	0 2	52 8	3 5	22 4	37	39	92
%	2.1	1.3	0.2	0.2	2.2	0.4	0.8	1.0	3.6	2.1
أخرى	362 9	2 054 3	360 4	807 7	80 6	09 8	888 2	40 0	380 9	436 2
%	19.6	19.7	16.1	18.6	33.2	30.4	33.0	29.9	35.9	33.1
المجموع	6 953 7	0 4 5 3	2 239 9	4 344 7	2 4 5 7	3 587 0	2 690 8	3 809 5	3 848 2	4 332 8
%	100.0	100	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (8)

تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية

مليون جنيه

العام	2005	2006	2007				2008				2009	
القطاع	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - يونيو	يوليو - سبتمبر	أكتوبر - ديسمبر	يناير - مارس	أبريل - مايو
الزراعة	57	786	40 0	65 2	265 9	265 9	2 4 2	268 3	594 2	409 0	496	294 9
%	8.2	7.5	6.3	3.8	11.0	7.4	8.0	7.0	15.4	9.4	11.2	12.8
الصناعة	830 5	848 5	20 0	288	30 5	523 7	292 8	584 4	502 3	524 5	234 0	224 5
%	11.9	8.1	9.0	6.6	12.5	14.6	10.9	15.3	13.1	12.1	5.3	9.8
المصادر	339 5	35 3	69 0	46	80 4	69 5	76 9	36 6	75 2	92 4	06 6	24 8
%	4.9	3.4	3.1	1.1	3.3	1.9	2.9	3.6	2.0	4.4	2.4	1.1
التجارة المحلية	493 6	82	456 4	549 0	380 3	707 7	486 5	640 2	477 5	766 3	969 2	325 5
%	21.5	17.5	20.4	12.6	15.7	19.7	18.1	16.8	12.4	17.7	22.0	14.1
أخرى	3 7 9 0	6 608 3	373 4	3 296 3	387 6	2 020 3	620 3	2 79 9	2 99 0	2 440 6	2 604 5	432 0
%	53.5	63.4	61.3	75.9	57.4	56.3	60.2	57.2	57.1	56.3	59.1	62.2
المجموع	6 953 7	0 4 5 3	2 239 9	4 344 7	2 4 5 7	3 587 0	2 690 8	3 809 5	3 848 2	4 332 8	4 4 0 3	2 30 7
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: بنك السودان المركزي

at least a minimum level of development is achieved. There should be concentration on the provision of the basic needs and services such as health, basic education and access to safe drinking water.

3\ An important element in the effectiveness of this system is the efficient management of the bulk of the resources. The FFAMC should allocate resources to build human capacity at the state level to improve monitoring and evaluation . Efficient monitoring and evaluation will enhance the effectiveness of the transfer system in achieving the development goals and objectives.

4\ The bulk of the resources should be modeled within a national budgetary macroeconomic framework. The transfers also should be built within a medium term national development strategy .

5. Conclusion and findings:

The signed three peace agreements to resolve the conflicts in southern Sudan, western and eastern of Sudan forced the GNU to adopt fiscal arrangements that embody a system of intergovernmental transfers. The main objective is to allocate and transfer adequate resources to these conflict areas in order to realize genuine development in these regions and mobilize human resources in a way that will consolidate peace building, reduce poverty and increase the standard of living among the rural communities through the provision of basic services.

The system proved to be quite effective in availing substantial resources to serve these objectives and the system empowered the state governments to exercise some degrees of fiscal freedom in sense that the state governments will have more power to plan and allocate various and diverse fiscal resources among different expenditure items.

The current transfer system provides the necessary but not sufficient elements of effective fiscal arrangements that could serve as an effective arm in putting an end to the armed conflicts in Sudan. It will redirect substantial resources for the benefit of the people of Sudan.

More reforms were required to strengthen the system specially in the areas of fiscal and financial management, expenditure control and cash management.

References

- Ahmed, Ehtisham, Raju Sigh and Mrio Fortuna, (2004), “Toward More Effective Redistribution: Reform Options for Intergovernmental Transfers in China”, IMF working paper 04/98 (Washington: International Monetary Fund).
- Dillinger, William and Marianne Fay, (1999), “From Centralized to Decentralized Governance”, Finance and Development, Vol. 36, Number 4- IMF- Washington.
- Elhiraika, Adam, (2007), “Fiscal Decentralization and Public Service Delivery in South Africa”, Economic Commission for Africa, ATPC work in progress No. 58
- Goldwyn, David, (2006), “Implementation of the Wealth Sharing Accords”, Goldwyn International Strategies: Washington.
- Morales, Ricardo Silva, (2005), “Is Fiscal Federalism an Alternative?”, USAID discussion paper No. 1.
- Ministry of Finance and National Economy, (2007), Annual Fiscal Report (Unpublished), Khartoum – Sudan.
- Rogier, Emeric, (2005), “Spoilers and Perils in Post-Settlement Sudan”, Netherlands Institute of International Relations, The Hague.
- Tanzi, Vito, (1996), “Fiscal Federalism and Decentralization: a Review of some efficiency and Macroeconomic Aspects” in Annual World Bank Conference on Development Economics, 1995 (Washington: World Bank).
- Ter-Minassian, Teresa, ed., (1997), “Fiscal Federalism in Theory and Practice”, International Monetary Fund- Washington.

attract local and foreign investment.

In order to make the above clauses reality, there should be strong commitment from the sub-regional governments to put the received transfers in efficient use. Another strong commitment is required from the government of National Unity towards timely implementation of the mandated transfers.

4. Challenges and constraints of the system:

The current adopted system of intergovernmental transfers has many strengths and benefits, but it also faces many challenges and obstacles, if not corrected, they will impact the effectiveness and the efficiency of implementing the transfer process and hence they will threat the peace building process. The system also assign too much responsibilities to the state governments and poses new challenges for public expenditure management by the sub-national governments. These challenges are related to:

1\ The need to co-ordinate the budgetary policies of the national and the sub-national governments in order to ensure the full consistency with Sudan macroeconomic objectives.

2\ There is a need to promote the degree of responsiveness of the sub-national governments to the needs and requirements of the citizens in both the allocation of budgetary resources and the delivery of goods and services assigned to them in such an efficient and cost effective way.

3\ There is strong need to have in place sound financial management of the operations of each level of government.

4\ Developing the institutions in these regions stands as a serious challenge. Efficient institutions should back suitable policies to develop the economies of the conflict regions.

5\ An important element in building these institutions and monitoring the implementation of the various clauses of these agreements is the human development through training and education. In order to raise management capacity at the regional level to ensure efficient resource management.

6\ The three agreements should be well integrated within a macroeconomic framework that cares for the stabilization of the national economy and aims at high positive economic growth.

7\ The financial components of the wealth sharing agreements were based on the volume of the national revenue flow. The oil revenue constitute more than 70% of the resources. The problem here is that oil prices are volatile and unpredictable beside the fact that oil is an exhaustible resource which will wither away in a finite time. This will complicate long run expenditure planning and prioritization. In the short run, these resources will be put to finance short term obligations but will increase the level of current expenditure rather than increasing capital expenditure. Current expenditure may not be productive, hence there is the possibility that the recipient states may not benefit from these transfers in real terms and most likely will put pressure on the overall price level and may lead to inflation which will impact the stability of the economy.

If fiscal transfer designed well, then it will promise benefits of a genuine center-region relationship in basic service delivery, poverty reduction and the accomplishment of broader national macroeconomic objectives of economic stability and positive economic growth and ultimately will put an end to the tendencies of the emergence of armed movements. If, on the other hand, weakly designed will lead to weak governments ability to provide basic services, collapse of the social safety nets and emergence of corruption and most probably the re-eruption of the conflicts.

Given the current system of transfers, many reforms could be suggested to increase the efficiency and the effectiveness of the system:

1\ The rules and the procedures of the system should be flexible enough that all the signing parties should take frequent assessment and evaluation and adopt changes as necessary.

2\ Some of the unconditioned transfers should be conditioned. This is necessary to ensure that

4- National Reconstruction and Development Fund (NRDF)

Table (2): Allocations of the development and reconstruction funds

Item	2006	2007	2008
SSRDF	300	300	-
DRDF	300	200	200
ESDRF	-	100	125
NRDF	250	250	125
Total	850	850	450

* Source: Ministry of Finance and National Economy (Sudan) and the Wealth Sharing Protocols.

* Figures are in million US dollars.

Table No. (1) above shows the transfers which were mandated by the various wealth sharing agreements during the period (2005 – 2007). The total intergovernmental transfers totaled on average 4% of GDP. This allocation is considered to be substantial by all proportions. There is a tendency to increase the unconditional transfers more than the other allocation. Unconditional transfers represents 57% of total transfers on average during the period under consideration. Unconditional transfers are very difficult to monitor by FFAMC since the FFAMC has no authority to put guidelines for utilizing these resources and to assess their impact on the grass roots.

Transfers to development represents 25.4% on average of total transfers. This category of transfers could be considered as conditional in the sense that it is directed to finance specific and certain capital expenditure activities. Although this category is assumed to have the biggest allocations of transfers, but in reality their allocations were not to the expected levels.

The conditioned current transfers represents only 17.6% of the total allocations. A drawback of this allocation is its direct support to cover wages and salaries of certain groups of employees and its support of current expenditure. This category

of transfers will boost consumption at the state level and will add to the pressures on the level of prices.

A balance should be drawn among the three categories of transfers in order to ensure that vulnerable groups are not subject to marginalization and all the community can taste the dividends of peace on equal basis in terms of adequate service provision, adequate infrastructure and conducive living environment.

In table (2) we can observe a substantial resources were allocated to the various reconstruction and development funds. For these allocations to be effective in realizing development at the state levels and in the war affected areas, efficient expenditure planning is required to avoid wasting of these resources.

The strengths of this transfer system could be reflected in the point that it is well integrated within the budgetary process and well defined along the budget classification.

These transfers are transparent when allocated and when transferred and monitored. Beneficiary states participate at different levels of this system.

For the conditioned transfers, the state institutions knew in advance how much their allocations are. For the unconditioned transfers, the state governments knew in advance how much is the volume of their allocated transfers during the year. The advantage of this priori information is that the state governments will be able to plan their priority expenditures and how to allocate the budgeted transfers to finance their activity.

On the basis of these strengths, GOSS, Darfur and East were able to get substantial financial resources which were considered to be adequate to start various development activities and programs that could:

- Reduce disparity among regions and the states. Create employment at the regional and state levels and hence will reduce poverty.
- Soften the severe impact of war and the rural communities will feel the dividends of peace.
- Enable the regions and the states to possess adequate infrastructure that will stimulate and

3. The current nature of fiscal transfers:

To fully adhere to the implementation of these agreements, the Federal Ministry of Finance and National Economy adopted a system of intergovernmental transfers, to ensure that the different regions of Sudan will get their share out of the exploited wealth and exercise their fiscal freedom in putting the transferred resources in best use. These transfers were made out of pool of national revenues deposited in the National Revenue Fund (NRF).

Based on the current practice, we can observe three categories of intergovernmental transfers in Sudan, these include:

1\ Conditioned current transfers: In this category the central government enforce certain rules and guidance over the recipients by specifying certain spending arrangements. An effective advantage of this system is its ability to provide protection to certain vulnerable groups and assist certain economic purposes. Conditioned transfers consist of various components that include:

a) Transfers to cover wages and salaries of national institutions, mainly the wages and salaries of the police, higher education employees and the cost of recruitment of the graduates at the states, and the judiciary.

b) Transfers to cover the purchases of goods and services for the police, higher education, and wages and salaries of the judiciary employees at the state levels.

c) The transfers of social subsidy to meet social requirements of certain vulnerable groups. In sense these transfers provide direct support to poor students in the states. They cover the cost of feeding the prisoners waiting at all the prisons across the states. Meet the cost of free health care and health insurance. Meet the cost of free medical treatment and care for the children. Covering the health insurance of certain categories of the people.

2\ Unconditioned current transfers: Here the recipients exercise their powers over the money they receive. This category comprises transfers to: a) Government of southern Sudan. B) Transfers to oil producing states, c) Transfers to the three areas

(Abyie area, Blue Nile area and Nuba Mountains area), D) Compensation for the states which were affected by the elimination of the agricultural taxes⁽¹⁾, E) VAT transfers, F) Transfers to the reconstruction and development funds for the war affected areas.

Table (1): conditioned and unconditioned transfers (2005 – 2007)

Item	2005	2006	2007
C.C.T	501.7	512.9	705
U.C.T	1130.9	2199.8	2246.8
Devlp. Transf.	537	866.5	1090.3
Total	2169.6	3579.2	4042.1
Nominal GDP	66714	79046	93200

*Source: Ministry of Finance and National Economy- Sudan

** Figures are in million Sudanese Genaih.

*** C.C.T. : conditional current transfers.

**** U.C.T.: Unconditional current transfers.

3\ Transfers to state development. This category comprises development projects financed by local currency and by foreign loans and classified under acquisition of non-financial assets in the national budget. It include various development projects that stretch across Sudan. The main constraints that face state development are: a) Donors did not honor their pledges , b) there is a considerable delay in identifying the development projects.

The other channel of fiscal transfers are the allocations made to the various development and reconstruction funds. The wealth sharing agreements called for the establishment of the following Funds:

1- Southern Sudan Reconstruction and Development Fund (SSRDF).

2- Darfur Reconstruction Development Fund (DRDF).

3- Eastern Sudan Reconstruction and Development Fund (ESDRF).

(1) A policy of agricultural tax exemption was adopted recently to give more incentives to small farmers.

e) Best-known practices for utilizing natural resources should be followed.

The CPA defines a national system for the management and sharing of the entire oil revenues in Sudan. A National Petroleum Commission was established to formulate and monitor public policies and set guidelines for the oil industry including developing strategies for the future development of the petroleum sector. The Wealth Sharing Protocol developed a formula for sharing the oil resources as follows:

a) 2% of oil revenue should go to the oil producing states in proportion to their output.

The remaining net revenue will be distributed as follows:

i- 50% of the net oil revenue from the wells developed in the South of Sudan, will go to the Government of Southern Sudan (GOSS).

ii- 50% of the net oil revenue from oil wells developed in southern Sudan will go to the central government and the governments of the states in Northern Sudan.

State governments and the Government of Southern Sudan should have exclusive control of income collected under their own taxing powers. Some institutional arrangements were created to support the allocations of these resources. These arrangements include:

a- The establishment of a National Revenue Fund (NRF).

b- An special account in the Bank of Southern Sudan (BOSS) was opened to host all the revenues collected by the National Government in the South of Sudan.

c- A Fiscal and Financial Allocation and Monitoring Commission (FFAMC) was established by the government of National Unity (GNU) and Government of Southern Sudan (GOSS).

d- The Southern Sudan Reconstruction and Development Fund.

e- The National Reconstruction and Development Fund.

2\ Abuja Agreement:

The conflict in Darfur is over natural resources mainly water and pastures. Darfur agreement calls

for direct financial transfers from the GNU to the three states of Darfur. The major wealth sharing agreement provisions consist of the following:

a) A Darfur Reconstruction and Development Fund (DRDF) is established with contribution from GNU. The DRDF shall solicit, raise and collect funds from domestic and international donors and disburse such funds for the resettlement, rehabilitation and re-integration of the internally and externally displaced people and it should also address the past development imbalances and provide adequate and sustainable development strategy for Darfur.

b) A joint assessment mission supported by multilateral organizations should determine the development and reconstruction needs.

c) A fiscal and financial allocation monitoring commission is established.

d) The Wealth Sharing Protocol of Darfur also provides for a compensation for the victims of the conflict.

The agreement clearly states that the national macroeconomic policy framework provides an important vehicle for combating poverty and addressing the sense of marginalization in the Sudan during the post-conflict period. In this way, fiscal and monetary policies should be formulated to meet the requirements of sustained growth and equitable development.

C. Eastern Sudan Peace agreement (ESPA):

The conflict in Eastern Sudan also erupted as a result of the state of underdevelopment that prevailed in the region.

The Eastern Sudan Peace Agreement (ESPA) was signed in Asmara, Eritrea in October 14, 2006. The fiscal arrangements that shape the features of this agreement are centered around two issues: The first is the direct transfers from the federal government to the eastern states. The second is the transfers to the Eastern Sudan Reconstruction Development Fund.

The Eastern Sudan Reconstruction and Development Fund (ESRDF) should serve as the principal organ in the planning, monitoring and follow up of the Reconstruction and Development Program.

Fiscal Federalism: A Tool for Conflict Resolution in Sudan⁽¹⁾

Dr. Amin Salih Yasin

IMF Office -Sudan

Background:

The objective of this paper is to highlight the significance of intergovernmental transfers as a fiscal tool for conflict resolution in Sudan. During the period (2005 – 2007) Sudan signed three peace agreements in Naivasha, Abuja and Asmara to resolve the conflict in Sudan.

An essential complements to these agreements are the wealth sharing protocols (WSP) which provided a model for fair and equitable distribution of financial resources between the central government and the states (regions).

The adopted system marked a positive move in strengthening the intergovernmental fiscal relations. The system depends heavily on the flow of oil revenues which are unpredictable, highly volatile and exhaustible. The system is also confronted with weak institutional capacity at the state level. This paper is organized as follows: Part one highlights the significance of fiscal arrangements and the intergovernmental transfers, part two gives an account of the fiscal components of the wealth sharing protocols, part three stresses on the current practice of fiscal transfers, part four reflects the challenges that confront the system and suggests some remedies, and finally, part five concludes with some findings.

1. The significance of fiscal decentralization and intergovernmental transfers:

The intergovernmental transfer systems that exist between the central government and the state (regional) governments in a post conflict country play a crucial role in financing various activities at the states that could heal the wounds of conflict.

(1) This article was based on a paper presented by the author to the African Economic Conference held in Tunis in November 2008. The full paper could be downloaded from: www.afdb.org The ideas expressed in this paper are those of the author and do not reflect the ideas of any institution.

Intergovernmental transfers systems include:

- 1- The sharing of tax revenues between the central government and sub-national governments.
- 2- Financial subsidies provided by the central government to sub-national governments.
- 3- The sharing of the oil revenues between the central government and the oil producing areas.

There is a sizeable collection of literature on intergovernmental transfer systems in developing countries, but relatively little has been written on the subject of transfers used as a tool for consolidating peace building process in conflict and post-conflict countries.

2. Fiscal components of the wealth sharing protocols:

The government of Sudan succeeded in reaching peace agreements with the Sudan People Liberation Movement (SPLM) in Naivasha, Kenya in January 2005, and with some of the armed movements in Darfur in Abuja, Nigeria in July 2005, and with the armed movements in the east of Sudan in Asmara, Eritrea in 2006.

An important complement to the signed three peace agreements is the wealth sharing protocols with their various fiscal and economic clauses.

The authorities recognize that to get rid of the cumulative effects of underdevelopment compounded by the destructive effects of the conflict in Sudan, it is essential to establish an effective, transparent and accountable system for the distribution of wealth.

Each of the three agreements has a wealth sharing understanding and components. In brief, the fiscal components of each agreement could be summarized below:

1\ Naivasha wealth sharing protocols

This agreement has the following principles:

- a) The wealth of the Sudan shall be shared equitably.
- b) All parts of Sudan are entitled to development.
- c) Revenue sharing should show a commitment to the devolution of power and decentralization of decision-making.
- d) Development should be transparent and accountable.

5.1. Monetary and Exchange Rate Policy:

As the country maintains domestic macroeconomic stability as a policy priority, there is scope for expansionary monetary policy as the rate of inflation is below double-digit figure. This is because exchange rate depreciation, in the wake of balance of payments pressures arising from falling exports, will not feed through to inflation. Under the current managed-floating/fixed exchange rate system, there is need to review the system as the country may face mounting pressures amid continuously falling exports with possibility of capital flight continuing to loom (see Figure 5). Under such shocks, to avoid losing exchange rate competitiveness and to protect meager foreign exchange reserves, introducing some degree of exchange rate flexibility may be considered. If the crisis continues, the pattern of adjustment, including exchange rate, may shift over time and as such, pressures emanating from balance of payments would make exchange rate adjustment unavoidable in the long run although it could be avoided in the short run.

5.2. Fiscal Policies:

As the crisis originated from abroad and transmitted into the country through fall of commodity exports due to lower price and volumes, domestic expansionary fiscal policies may be ineffective in substituting for this external demand. Moreover, the ability of government to create more fiscal space may be limited by lack of liquidity. Attempts to scale up and maintain domestic demand through countercyclical policies may turn counterproductive by boosting domestic demand for imports that may drain away foreign exchange reserves or inflation. Furthermore, financing higher fiscal deficits can be constrained by limited access to external financing and tenuous domestic markets as monetizing larger deficits may undermine macroeconomic stability. Given the short list of options available, Sudan may take the following steps in the immediately:

1- Mobilizing additional domestic tax revenues by widening tax base rather than increasing tax rates as high rates are detrimental to growth. Tax incentives could be rationalized and revenue administration strengthened. Tax exemption system could be carefully reviewed with view to generating more revenues. In addition, a resource-rich country like Sudan could diversify its tax revenue to reduce fiscal risks.

2- Creating fiscal space through expenditure rationalization and increasing spending efficiency. The government could reduce unproductive expenditures. Examples include generalized subsidies to loss-making government enterprises, excessively large government employment, and avoiding 'white elephant projects'. In addition, strengthening public financial management can improve expenditure efficiency, hence, ensuring that resources reach the intended targets.

3- Implementing public works program and/or providing income supplements through existing or new programs. Labor-intensive infrastructure projects that are effective in providing income support to the poor should be undertaken. Wage should be set in relation to productivity rather than political/social considerations.

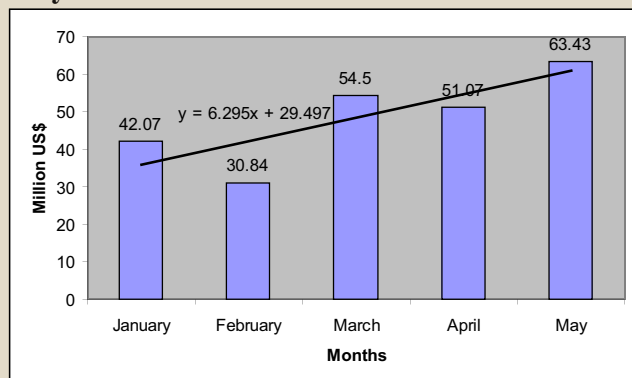
4- To mitigate the negative effects of external shocks such as the current global financial crisis that caused GOSS revenues, developing local non-oil source of revenues is a necessary condition to avoid future risks. The tax system should be efficient and responsive to development needs. Tax administration officials should undergo frequent in-service training courses to inculcate into them the importance of taxes to the government and the community at large. These measures can help minimize the possibility of individual tax collectors diverting tax revenues to personal uses. Furthermore, since there are no companies and big corporation from which corporate taxes could be levied, individual income taxes, payroll taxes, excise taxes, estate taxes, custom duties and a host of miscellaneous fees and charges could be levied around the region. The first two constitute the bulk of tax collection receipts in many countries⁽¹⁾.

5- In the long run, ratchet effects could be avoided through setting up sustainable expenditure targets and accumulating assets by saving the oil boom windfall when prices are above the benchmark price and scaling up its spending when the prices are below it. The Oil Revenue Stabilization Account (ORSA) that was set up by the Government of National Unity (GNU) should invest oil revenues in international capital markets with view to accumulating resources that could be used in the wake of such crisis.

6- In the long run, the GOSS should engage in capital formation through public investment in order to provide complementary goods and services needed for economic growth and poverty reduction. At this nascent stage of development, the GOSS strategies should focus on promoting economic development and reducing poverty. Post-conflict development should be geared towards scaling up spending on the development of infrastructure (e.g., roads, public housing units), agricultural projects and research and development (R&D) in addition to education. The provision of such goods, with high rates of economic return, can create employment opportunities and increase incomes of the poor, increase productivity and thus raise the living standards and hence promote economic development.

(1) In 2008, individual income and payroll taxes respectively accounted for 45% and 36% of total tax revenues of the U. S. federal government in 2008.

Figure 11. GOSS 50% from Net Oil Revenues for year 2009



Source: Joint technical Committee for Monitoring Net Oil Revenues

Although the shares and transfers to GOSS from the oil revenues have been rising steadily in the period 2005-2008 (see Figure 11), the monthly accounts for 2009 tell a different story. The 50% shares for the GOSS for 2009 are characterized by systematic variation, pointing to the uncertainty facing the GOSS. For example, the share from net oil revenues for February 2009 was \$30.84 million, down from \$42.07 million in the previous month. This figure presents about 31% of the net revenue for the same month in 2007, which was \$101 million. Similarly, while the GOSS share rose to \$54.50 million in March, it nevertheless fell to \$51.07 million in the month of April before rising again to \$63.43 million in May 2009. However, the fact that the trend line is moving upwardly could be a sign the worse may be over in the near future.

4. Summary of Findings:

This study assesses the impact of the current global financial crisis on the Sudanese economy in general and the economy of South Sudan in particular. Specifically, the study examines the impact of crisis on (i) government budget; (ii) various sectors of the economy; (iii) macroeconomic policies – spending, loans and grants, reserves etc., and (iv) implementation of Millennium Development Goals and foreign aid program within the joint assessment mission framework. The study finds the following: Economic growth was adversely affected as a result of falling commodity prices, sluggish external demand for exports and the tightening of financing conditions. Although growth rates have been hovering around 6% annually since 1995, reaching double-digit rates in 2006 and 2007 respectively, the country's economic growth retreated to 8% in 2008 and it is projected to fall further to approximately 4.5 in 2009.

The government budget deficit deteriorated in the period 2006-2007 although it slightly improved in 2008. Falling commodity demand and prices coupled with rising government expenditures implied worsening deficits in the government budget.

Although FDI flows were erratically volatile prior to period 2004, FDI flows picked up and rose steadily in the period 2004-2006. However, foreign direct investment fell by approximately 31% in 2007 although it slightly grew by 6.7% in 2008. The immediate improvement in FDI flows in 2008 might be an indication that the crisis impact was less effective on FDI flows as the bulk of FDI is heavily concentrated in the oil sector.

Falling prices, sluggish demand for oil and the committed support for exchange rate system seem to have caused the nation's country's official foreign official exchange reserves to decline. Reserves fell from approximately four months of imports in 2004 to 3.3 months of imports in 2005 before falling further to 2.5 months of imports in 2006. Monthly data indicate that foreign exchange reserves dropped by approximately 50% between August and December 2008. As the crisis progressed and deepened, exchange rate was depreciating very fast. In the period between January 2008 and January 2009, the pound lost about 8.5% of its official value. However, parallel foreign exchange markets were paying more than SDG 2.5 per U. S. dollar in the month of June 2009, indicating that the premium between the two markets was high.

As the GOSS depends on oil for its activities, the combined effect of sluggish demand and falling prices of oil has caused GOSS revenues to fall by about 85.5% in 2009. The GOSS budget experienced small deficits in 2006 and 2007, although the unprecedented hike in oil prices created a budget surplus of SDG 987 million in 2008. This surplus dropped to SDG 52 million in the following year. Although revenues from both oil and non-oil sources dropped by 85.6% in 2009, revenues from non-oil sources dramatically soared by 793.8% and 106.5% in 2008 and 2009 respectively.

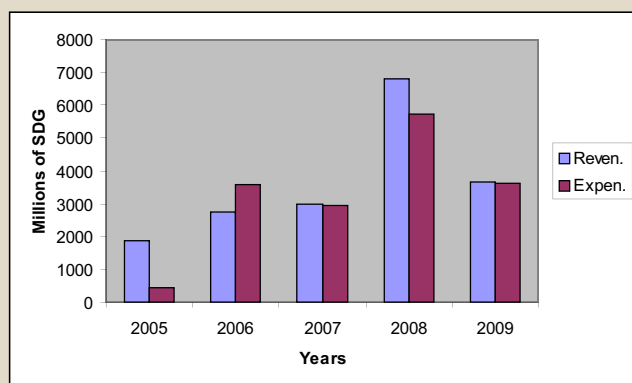
5. Policy Recommendations:

Given the limited scope for countercyclical policies to defrost the impact of the global financial crisis, developing countries like Sudan will need to solicit donor support to alleviate the impact of the crisis. Domestic policies need to include but not limited to targeted spending to protect the poor, flexible exchange rate to facilitate adjustment and adequate financial supervision to mollify the crisis impact. In this study, policy implications are provided in two groups: monetary policies and fiscal policies.

3. The Global Financial Crisis and the Government of Southern Sudan:

If the impact of the current global crisis on the Sudanese economy is detrimental, there is no doubt that its impact on the government of Southern Sudan would even be more detrimental as the region largely depends on a single resource, the oil. This puts the government of Southern Sudan (thereafter referred to as GOSS) in a very precarious and vulnerable position. Under the current crisis, dependence on oil has three problems associated with it. First, as previously mentioned, the sharp fall of external demand for oil makes oil export revenues very fragile. Second, falling oil prices adds fuel to the fire, making revenues from oil exports even more uncertain. These combined effects make the GOSS highly vulnerable, given the apparent lack of alternative non-oil sources of revenue. Thirdly, exchange rate volatility is another factor that can affect revenues from oil export uncertain. Since oil revenues and external assistance are set and received in foreign currencies, an appreciation of domestic currency can directly reduce the amount of foreign exchange received per a unit of domestic currency.

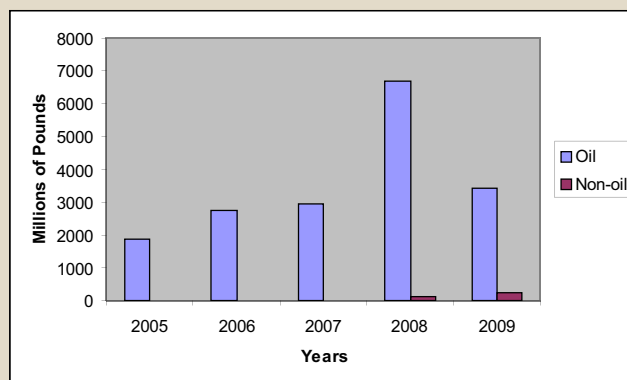
Figure 8. GOSS Revenues and Expenditures (2005-2009)



Source: The World Bank Country Office, Khartoum

The impact of the crisis on GOSS is apparent from Figure 8 in which both the estimated revenues and expenditure have considerably declined in 2009. Revenues most of which come from oil have fallen by approximately 85.5% from the 2008 level. The Figure shows that although the GOSS budget experienced small deficits in 2006 and 2007, the unprecedented hike in oil prices catapulted the GOSS budget to surplus of SDG 987 million in 2008 although it dropped to SDG 52 million in the following year.

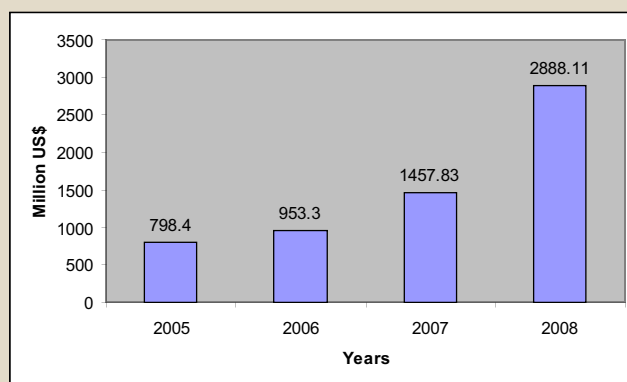
Figure 9. GOSS Oil and Non-oil Revenues (2005-2009)



Source: The data were obtained from the World Bank Country Office, Khartoum

As Figure 10 indicates, the modest improvement in the budget surplus could possibly be attributed to the rise of non-oil revenues by 793.8% and 106.5% in 2008 and 2009 respectively. Furthermore, the Figure shows that although growing positively, the amounts of revenues derived from non-oil revenues are too meager to compensate for losses arising from the fall of oil revenue. Furthermore, the Figure shows that revenues from both oil and non-oil sources plummeted from the provisional amount of SDG 6,789.6 in 2008 to SDG 3,658.4 in 2009, implying the severity of the crisis. In fact the crisis forced the GOSS to revise its budget estimates downwardly in 2008 from SDG 6,789.6 to SDG 5,506.3 (i.e., a reduction of approximately 23.3%). These examples evidently underscore the urgency and importance of searching for and developing alternative non-oil sources of revenues.

Figure 10. GOSS 50% from Net Oil Revenues (2005-2008)

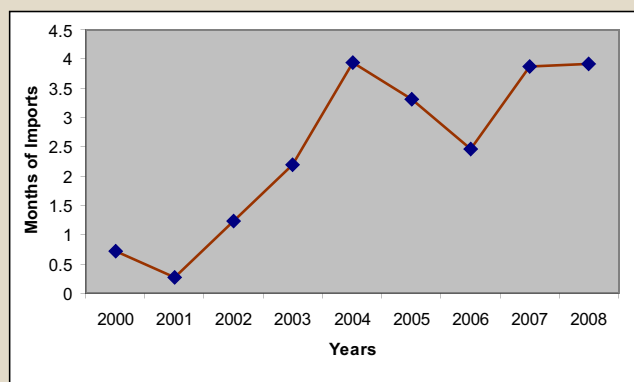


Source: Joint technical Committee for Monitoring Net Oil Revenues

payments, monetary policy and other purposes. Foreign exchange reserves are derived mainly from export earnings, aid, foreign direct investment, and remittances of the country's nationals working abroad. The amount of foreign exchange received per a unit of domestic currency critically depends on exchange rate system in place. A rapidly appreciating domestic currency implies that fewer units of foreign currency will be received per a unit of domestic currency and vice-a-versa. In addition, foreign exchange reserves are used to support the country's exchange rate system. As the country is operating "managed floating exchange rate regime", the significant shrinkage of foreign exchange earnings in the period could be a clear signal that falling oil demand and price coupled with the central bank commitment to support the country's exchange rate system have taken a toll on the country's official foreign exchange reserves.

Although foreign exchange reserves have been steeply rising in the period 2001-2004, Figure 6 indicates that the rise was interrupted in 2005 and 2006 when the reserves fell from approximately four months of imports in 2004 to 3.3 months of imports in 2005 before collapsing further to less than 2.5 months of imports in 2006. The picture is even more dramatic when shorter-frequency data is employed. For example, it has been reported⁽¹⁾ that foreign exchange reserves dropped by approximately 50% between August and December 2008.

Figure 6. Net Official Foreign Exchange Reserves in Months of Imports (2000-2008)

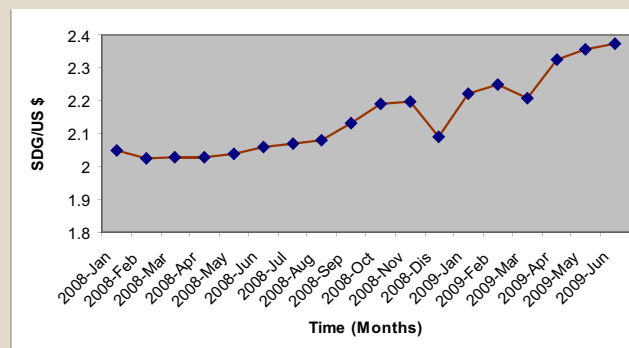


Source: The Central Bank of Sudan

(1) See Deng, Lual A. (undated). Sudan: The Challenges of Managing the Impact of Global Financial Crisis on Post-conflict, presented at the annual meetings of the African Development Bank, Dakar, Senegal.

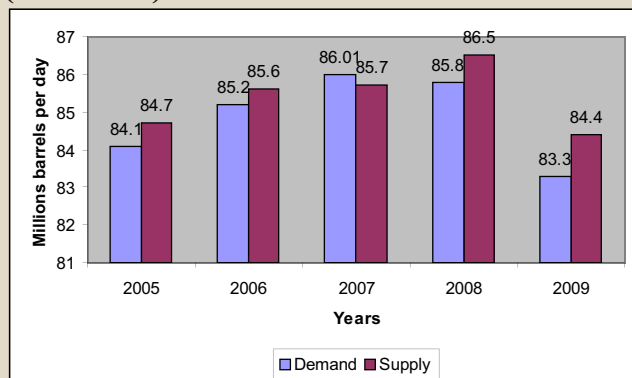
As the crisis continued, exchange rate was depreciating very fast, indicating that Sudanese exports were not in great demand from the outside world. In the period between January 2008 and January 2009, the pound lost about 8.5% of its official value, not to mention the fact that the parallel foreign exchange market has been exchanging one U. S. dollar for more than 2.5 pounds. Figure 7 depicts the nominal exchange rate evolution in the period January 2008-June 2009. Other more vulnerable areas through which the crisis can penetrate the economy include remittances from the Sudanese nationals working abroad and foreign aid. Expatriates' remittances have been an indispensable source of external financing for the Sudan since the 1970s and 1980s, providing incomes and acquisition of important life-sustaining assets such as agricultural lands, family residential units and real estate investment. Most parts of Khartoum residential areas and investment infrastructures were constructed with help from expatriates' remittances, mainly from the Gulf region. As the economies of the donor countries slow down as a result of falling demand for their exports, remittances flowing into the country shrink too. The same is true for aid. In absence of sufficient remittances from Sudanese expatriates' remittances and sustainable aid flows into the country, the government may not be able to rationalize spending and increase its efficiency to create fiscal space to protect the poor and social and MDG-related spending. Falling export and tax revenues, expatriates' remittances and aid may undermine the ability of the government the deliver the most needed services. In this respect, the implementation and achievement of MGD goals can be seriously jeopardized.

Figure 7. Nominal Exchange Rates Movement (January 2008-June 2009)



Source: The Central bank of Sudan Website

Figure 3. World Oil Supply and Demand (2005-2009)

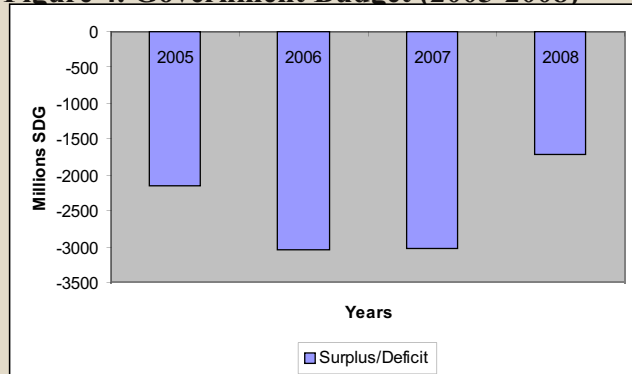


Source: International Energy Agency

2.2. Fiscal Balances:

As more than 90% of the country's revenues are derived from taxes, the slowdown in aggregate economic activity and trade has negative effect on government fiscal revenues directly. Government revenues fell as economic activity and export prices fell. As tax revenues shrank while expenditures expanded, the government faced worsening budget deficits. Government expenditures could rise for a number of reasons⁽¹⁾. First, as the crisis prolongs, there would be calls to assist commodity exporters via government transfers to cushion the effect of falling commodity demand and prices. Second, as the crisis intensifies, the impact of crisis on the rural poor would be disproportionate in terms of falling incomes and disappearing employment opportunities. In order to address rising poverty levels and strengthen poverty nets, the government may attempt to scale up social spending. Third, if the domestic currency continuously depreciates, this could entail raising government spending in order to mitigate the effects of rising import costs. It is apparent from Figure 4 that the budget deficit deteriorated in the period 2006-2007 which coincided with the crisis peak although it slightly showed improvement in 2008.

Figure 4. Government Budget (2005-2008)



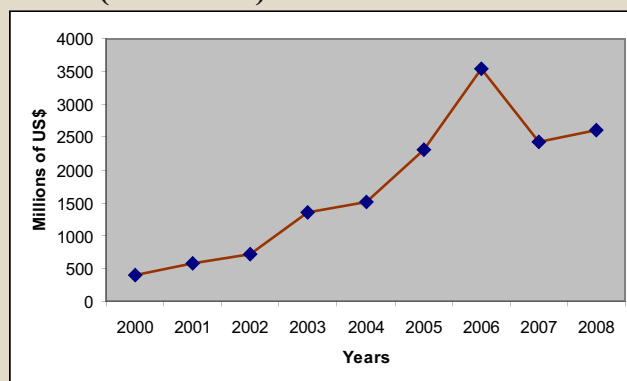
Source: Ministry of Finance and National Economy

(1) See the Implications of the Global Financial Crisis for Low-Income countries (2009), IMF.

2.3. Foreign Direct Investment:

Although the FDI flows were erratically volatile prior to period 2004, FDI flows picked up and rose steadily in the period 2004-2006. No doubt that this steep rise represented a period in which investing in oil projects was pulling in enormous amounts of FDI flows. For example, Figure 5 shows that FDI flows grew by a dramatic positive rate of about 54% in 2006 although the flows dropped by 31% in the following year. It can be claimed that the fall of FDI flows by 31% in 2007 was triggered by the crisis as foreign investors wanted to wait and see the direction of the crisis. In that respect, the slight rise in FDI flows by approximately 6.7% in 2008 might be an indication that the crisis impact was less effective on FDI flows, as the bulk of FDI is heavily concentrated in the oil sector. During the crisis, new investment commitments may be delayed. However, potential losses associated with withdrawing from oil projects before their completion could reduce the likelihood of FDI withdrawal, considering the sizable up-front capital investment needed for investing in oil projects. This does not amount to saying that Sudan would completely escape the crisis unharmed.

Figure 5: Foreign Direct Investment Flows into Sudan (2000- 2008)



Source: Major FDI Indicators (WIR, 2007) and the Central Bank of Sudan database

2.4. Foreign Exchange Reserves and the Exchange Rate System:

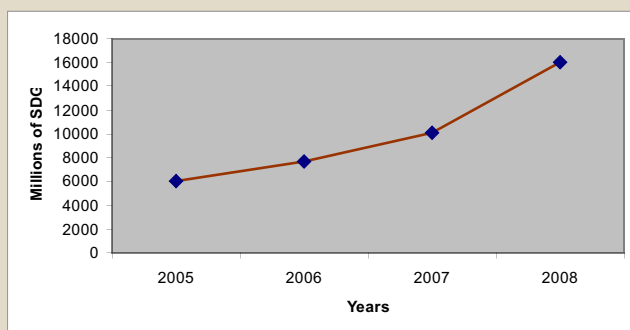
Foreign exchange reserves and exchange rate systems are extremely susceptible to external shocks due to their strong link with the outside world. Official foreign exchange reserves are foreign currency deposits, bonds, gold holdings and Special Drawing Rights (SDRs) held by monetary authorities of a country, used to buffer out imbalances between foreign receipts and

words, the direct transmission of crisis through financial markets seems to have been relatively muted for two reasons. First, domestic banking systems in the country had little exposure to the complex international financial instruments, hence, limiting risks of potential losses. Second, the availability of abundant low-cost domestic deposits and liquidity has allowed domestic banks to finance themselves domestically thereby minimizing wholesale leverage on their balance sheet. This section summarizes the potential areas through which the Sudan economy will be exposed to the crisis.

2.1. Economic Growth:

As the crisis escalated and spread to other countries, countries like Sudan, were dragged in. Specifically, the country's growth was affected by falling commodity prices and sluggish external demand for its exports particularly oil. Aggregate economic activity slowed down as the commodity prices continued to fall. As Figure 1 shows, revenues from oil exports seem resilient to the crisis, perhaps the quantity increase in oil exports during the last two years more than offset the fall of oil price. In fact, it has been reported⁽¹⁾ that fiscal revenues from oil have fallen by 60% for the first quarter of 2009 compared to the same period in 2008.

Figure 1. Sudan Oil Export Earnings (2005-2008)



Source: Ministry of Finance and National Economy

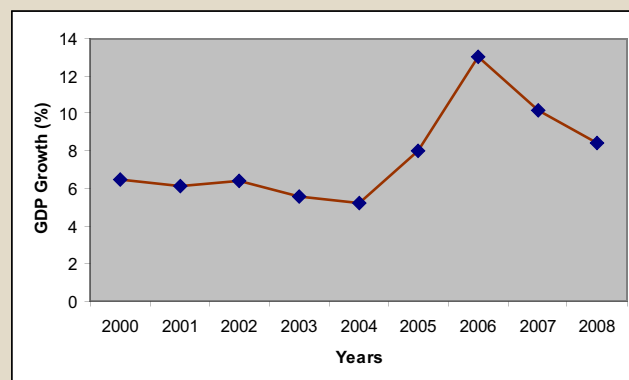
It has been lately reported⁽²⁾ that Sudan's oil revenues fell by 7% in May 2009 (from \$158.76 million in April to \$147.83 million in May

(1) See Deng, Lual A. (2009). Sudan: The Challenges of Managing the Impact of Global Financial Crisis on Post-conflict, presented at the annual meetings of the African Development Bank, Dakar, Senegal.

(2) See Sudan Tribune Newspaper, Wednesday, July 8, 2009.

2009) albeit there has been an improvement in crude prices worldwide lately. In addition to the decline in oil demand, global oil prices have been falling dramatically in the first half of 2008 and early 2009. With more than 65% (2008) of government revenues coming from oil, the combined impact of falling oil demand and price has drastically affected the government budget. Figure 3 demonstrates that, although growth have been rising since 1995, reaching double-digit rates in 2006 and 2007 respectively, the country's economic growth retreated to 8% in 2008 and is projected to fall further to approximately 4.5 in 2009.

Figure 2. Sudan's GDP Growth (2000-2008)



Source: The Central Bank of Sudan annual reports and IMF IFS Database

It is worth mentioning that countries that depend on oil suffered significant losses from falling revenues as the world demand for oil has been sluggishly growing over the last few years. For example, Figure 2 shows that, with exception of 2007, oil demand has been trailing the world's supply since 2005 and is projected to fall by 2.9% in 2009 compared to 2008 (from 85.8 millions barrels to 83.3 millions barrels/day). In contrast, although oil supply is projected to decline by 2.4% in the same year, it still outstrips the demand. Part of explanation of the continuous fall in oil demand is that successive U.S. governments have taken steps in improving fuel efficiency. These measures which were aimed at taming gasoline demand and reducing the country's dependence on foreign imported oil are thought to have negatively impacted on the world's oil demand since the U.S. consumes approximately 22% of the world's oil output.

Global Financial Crisis and its Impact on the National Economy of Sudan with Special Emphasis on the Economy of South Sudan

Dr: Marial A. Yol⁽¹⁾

1. Background to the Crisis:

The current global financial turmoil that hit the world in 2007 had its roots in the fallout in the U. S. sub-prime mortgage lending after which it spread to other markets and economies through a combination of market failures and weak regulatory systems. The turmoil was accompanied by failure of key businesses, decline in consumer wealth, substantial rise in government financial commitments in form of stimulus packages, and significant decline in economic activity. Many thought that market failures resulted from poor corporate governance and excessive executive remuneration system in the U. S.

Described as the worst financial crisis the world has witnessed since the great Depression of 1929-33⁽²⁾, the crisis has resulted in massive decline of stock price by more than 40 percent and a collapse of many investment banks. Approximately 52 banks have collapsed in the U. S. Among the most important being the Sale of Bear Stearns to JP Morgan at \$2.0 per share, Lehman Brothers- 158-year old investment bank filing for bankruptcy, sales of Merrill Lynch to the Bank of America and sale of Wachovia Mutual to JP Morgan. The failure of many investment banks, hedge funds (also known as the shadow banking systems) as well as a number of regulated banks created the financial gridlock that undermined the ability of global financial institutions to lend to themselves and the public. To contain the crisis and restore confidence in the global financial system, monetary authorities and governments around the world had to take corrective policy actions aimed at preventing the crisis from spreading further. Central banks and financial ministries around the world

(1) The author is a World Bank Consultant in the Central Bank of Sudan. The author thanks Dr. Moslem Ahmed Alamir and Mustafa Dinar for providing some of the data. The views expressed in this paper are solely the author's and do not reflect the views of either World Bank or the Central bank of Sudan.

(2) See Roubini, Nouriel, Kenneth Rogoff and Nariman Behravesh (2009).

had to intervene to bail out failing institutions by providing funds to encourage lending and restore confidence in commercial paper markets, which are integral parts to funding business operations. Financial intermediaries were re-capitalized either through capital injection or merger and acquisition plans. In addition, active global coordination programs such as cutting interest rates were jointly implemented by major economies to minimize cross-border contagious effects.

Prior to the eruption of crisis in 2007, high consumption and low saving rates in the U.S. are publicly blamed for triggering massive inflows of foreign money into the U. S. economy. Combined with low interest rates in the period 2002-2004, these funds inflows resulted in easy credit conditions, which created and fueled both housing and credit bubbles, leading to housing booms. As part of credit and housing booms, the amounts of financial agreements, commonly known as mortgage-backed securities, which derive their value from mortgage payments and housing prices, increased substantially. This financial innovation attracted institutions and investors around the world to seek investment opportunities in the U. S. housing market, many of which excessively undertook risky investments. As the housing market glutted, housing prices collapsed and the global financial institutions that had heavily borrowed and invested billions of U. S. dollars in sub-prime mortgage-backed securities incurred enormous financial losses. Defaults and losses on other types of loans also increased significantly as the crisis spread from the housing market to the other parts of U. S. economy. Various causes have been proposed for the crisis⁽³⁾.

2. The Crisis and the Sudanese Economy:

In general, the impact of the current global financial crisis on each country critically depends on the degree of financial integration of that country into global financial system. Although factors such as low level of development of financial institutions, low level of reliance on international financial markets and the presence of regulatory barriers that constrain the entry of new financial firms into financial products and markets could shield Sudan's domestic financial markets from the first-round impact of the crisis, second-round effects are unavoidable. In other

(3) Suggested causes include the following: (1) Growth of the housing bubble; (2) Easy credit conditions; (3) Sub-prime lending; (4) Deregulation; (5) Increased debt burden or over-leveraging; (6) Boom and the collapsing of the shadow banking system; and (7) Commodity bubble.